University of Thi-Qar Journal of Humanties Science
Website: jedh.utq.edu.iq Email: utjedh@utq.edu.iq

شبهة اصطناع العربية الفصحى

The Suspicion Of Classical Arabic Sophistication

أ.م .د. علي محسن بادي
كلية التربية الأساسية – جامعة سومر
Assistant Prof. Dr. Ali Muhsen Badi
University Of Summer – College Of Basic Education
a.badi@uos.edu.iq

Abstract

Recently classical Arabic has faced many challenges, some of them are familiar and they have justifications that support their existence . All living languages encountered these challenges and Arabic successfully resisted them and continued as a languages of science, thought, and culture . On the other hand, the other types of these challenges were difficult and the researcher didn't find scientific elements that support them such as Arabic was not out of integrity from counterfeiting and sophistication . The aim of this study is to find the ancient and modern origins of these suspicions and guide the proclaimers of them and persuade theme that these are mere suspicions and thay don't exist .

Key words : classical Arabic , sophistication .

ملخص

واجهت العربية الفصحى في العصر الحديث تحديات ليست بالقليلة ، قسم منها مألوف له مسوغات موضوعية تدعم وجوده بحيث لم تكد تسلم منه أية لغة حية لها امتداد تاريخي عريق ، كتطويع خصائصها العتيدة بما يلائم قدرة التعبير عن التطور الحضاري والفكري الذي يوجبه تقدم الزمن ، وقد نجحت العربية في مواجهة هذا التحدي ، وظلت أداة العلم والفكر والحضارة بنحو ما كانت من قبل ، وقسم منها غريب لا يكاد يقف الباحث على شيء من مقومات العلم تسنده ، ومن هذا القسم شبهات أحاطت بالمادة التي قام عليها الدرس اللغوي في العربية الفصحى بمستوياته كلها من حيث سلامتها من التزييف والاصطناع ، وهي أخطر ما واجهته العربية في عصورها كلها من تحديات ، والوقوف على هذه الشبهات بالكشف عن أصولها القديمة والحديثة ثم توجيه ما احتج به أصحابها من أدلة نحو وجهتها الحقيقية هو موضوع هذه الدراسة .

المقدمة

ابتدأ البحث اللغوي في العربية منذ ما يقرب من منتصف القرن الأول للهجرة بنظرات يسيرة في بعض المسائل التي اقتضاها ظهور الحاجة الى تفسير مواضع من القرآن الكريم بما وافقها من كلام العرب من جهة ، وحين دعت الضرورة الى تقويم الأداء في قراءة القرآن وفي الكلام المعتاد بالاحتكام الى أصول لغوية مستقيمة مطردة مستمدة من كلام العرب أيضا من جهة أخرى ؛ أي إن الاهتمامات اللغوية الأولى عند العرب بدأت في المرحلة التي شهدت مراجعة محدودة لبعض أصول العربية ، واستظهار شواهد من كلام أهلها بما يشبه الاستقراء في إرهاصاته المبكرة السابقة على مرحلة الرواية الشاملة والتدوين المفصل منذ القرن الأول الى منتصف القرن الرابع للهجرة . لذلك لم يعمد الى تفسير بعض نصوص القرآن الكريم بالفصيح من لغات العرب إلا من كان على معرفة واسعة بها كابن عباس (ت 68 هـ) ، ولم يتصد لبوادر التحول عن المسار القياسي العام في اللغة – مهما كان وصفه – إلا من كان له علم بالعربية كأبي الأسود الدؤلي (ت 69 هـ) الذي وصف بأنه أعلم الناس بكلام العرب .

ولعل هذا التصور الموجز لنشأة علوم العربية وتطورها هو من الظهور بمكان لا يحتاج معه الى إقامة الدليل على صدقه ، لأنه بات من الحقائق المُسلَّم بها لدى عامة المهتمين بالعربية وتاريخها ؛ والذي دعانا الى استذكاره هنا ارتباطه الوثيق بحقيقة لا تقل عنه ثباتا ، أو هكذا ينبغي أن تكون ، هي قيام مباحث العربية الفصحى في شتى عصورها على مادة لغوية حية طبيعية مصدرها أهل اللغة من العرب الذين كانوا يتكلمون بمَلَكَة توافق سجاياهم وسلائقهم الفطرية ، بعد أن أخذها عنهم ، من طريق المشافهة أو السماع المباشر المحكوم بضوابط بشرية وزمنية وجغرافية صارمة ، علماء ورواة أدوها الى من تلاهم من تلاميذهم ، وهكذا دواليك حتى استوى النقل أو التداول في العصر الحديث درسا منهجيا منتظما أساسه تلك اللغة الحية التي نقلها القدماء بصدق وأمانة .

ولكن هذه الحقيقة الناصعة التي استندت الى مضمونها وفحواها دعائم مهمة من كيان العربية مادة ودرسا واجهت إنكارا شديدا كاد يمحو صورتها ويمسخ معالمها حين أثار بعض القدماء وطائفة من المحدثين شبهات قوية حول جوانب مهمة منها – عن غير قصد في غالب الأحيان – من قبيل ذهابهم إلى أن شطرا واسعا من مادة العربية الفصحى التي أنزل بها القرآن الكريم وبعض خصائصها الفريدة المميزة لها من غيرها من اللغات لا تمثل سمات لغة طبيعية ، بل لغة مصطنعة تواطأ على اختراعها العلماء والرواة الأوائل مع من أخذوا عنهم من العرب أو الأعراب الذين كانوا يتكلفون الكلام بما لا يوافق سجاياهم لأسباب يصعب الاقتناع بأكثرها ، لأنها استندت إلى دلائل تفتقر إلى موضوعية العلم ، أو إلى مقومات ضعيفة لا تفي بحاجة الاحتجاج الناجز في أحسن أحوالها .

على الرغم من بقاء جمهور القدماء وطوائف من المحدثين على القناعة غير المتفقة مع الآراء التي أذكت جذوة هذه الشبهات ، ما زالت أصداء تلك الآراء تتجدد مع الزمن ، من دون التفات إلى أثرها البالغ في تأسيس مواقف غريبة من العربية وتاريخها ، لاسيما مع صدور بعضها عن أفذاذ من علمائنا المعاصرين ، في مصنفات قلما خلت من الإفادة منها مصادر الدراسات اللغوية الحديثة بمختلف اتجاهاتها .

وبسبب الافتقار إلى جهد مستقل يبحث في هذا الموضوع ، بحسب اطلاعنا المحدود ، أقدمنا على تناوله في هذه الدراسة ، فجمعنا ما تناثر من أطرافه في الدرس القديم والدرس الحديث على حد سواء ؛ وذلك في مبحثين اثنين .

اختص المبحث الأول باستعراض الآراء التي أثارت مشكلة الوضع أو التزييف في مادة العربية الفصيحة ، فتتبعنا جذورها القديمة حتى انتهى بنا الاستقراء إلى بيان مواقف من تبنى هذه القناعة من المحدثين .

وحاولنا في المبحث الآخر إيضاح المواقف المقابلة التي ظل أصحابها من القدماء والمحدثين على اعتقادهم الراسخ بسلامة ما حُفِظَ من أصول العربية من كل شبهة تقدح في صفاء مواردها ونقائها وانسجامها التام مع فطرة أهلها وسلائقهم الفصيحة .

والمنهج المتبع في مجمل أجزاء الدراسة منهج وصفي قائم على أساس استقراء واسع للآراء ، واستعراضها بأسلوب يميز ما اتفق منها وما اختلف ، من دون استغراق في مناقشة الشواهد أو المسائل الفرعية ؛ لأن غايتنا الأولى التي لم تسمح بتجاوزها الحدود المرسومة لهذه الدراسة هي استخلاص المواقف العامة ، ثم الموازنة بينها بنحو يمهد للقارئ سبيل القبول والرفض ، أو الترجيح و الرد ، وربما فتح أمامه أفقا جديدا لاستكمال البحث في هذا الموضوع المهم ، أو في جانب معين منه .

وحسبنا في الأحوال كلها صدق النية وإخلاص الجهد في خدمة العربية الخالدة لغة القرآن الكريم . والحمد لله أولا وآخرا .

المبحث الأول

شبهة تزييف الملكة اللغوية بين القدماء والمحدثين

استحكمت هذه الشبهة وبلغت ذروتها في عصرنا الحاضر بنحو ما يتضح قريبا إن شاء الله . وعلى الرغم من ذلك لا يعدم المتتبع جذورا لها في تراثنا القديم .

الجذور القديمة

أشرنا قبل قليل إلى وجود جذور قديمة لشُبهة زيف المَلَكَة اللغوية بصفتها القياسية الفصيحة في العربية ، ولكنها ضعيفة لم تكد تمتد إلى خارج حدود التنافس المدرسي بين علماء العربية في بعض مستوياته[1] ؛ ومن أظهر شواهدها ما ذكره أبو الطيب اللغوي في ضمن رواية جاء فيها ((أخبرنا جعفر بن محمد بن الحسن ... حدثنا أبو حاتم قال : لم يكن لجميع الكوفيين علم بالقرآن ولا كلام العرب ، ولولا أن الكسائي دنا من الخلفاء فرفعوا من ذكره لم يكن شيئا ، وعلمه مُختلط بلا حُجج ولا عِلل ، إلا حكايات عن الأعراب مطروحة

، لأنه كان يُلقنهم ما يريد ، وهو على ذلك أعلم الكوفيين بالعربية والقرآن وقدوتهم ، وإليه يرجعون))[2] .

ولا يخفى ما في قول أبي حاتم (يُلقنهم ما يريد) من دلالة على اصطناع مادة لغوية أو تزييفها . وإذا كان علم الكسائي ، وهو (أعلم الكوفيين بالعربية والقرآن وقدوتهم وإليه يرجعون) بحسب رأي أبي حاتم ، يقوم على حكايات مطروحة مصطنعة ، فكيف حال سواه من علماء الكوفيين ورواتهم ؟ . ولو صدق الظن فالأعراب أصحاب الحكايات المطروحة الذين عناهم أبو حاتم في كلامه هم الأعراب الذين نصروا رأي الكسائي في المسألة الزنبورية المشهورة ، وهؤلاء معروفون بأسمائهم ، وقد أخذ عنهم – أو عن بعضهم في أقل تقدير – البصريون كما أخذ الكوفيون[3] .

المواقف الحديثة

أمثال هذه الآراء التي تشبه رأي أبي حاتم المعروض في ما تقدم من البحث قليلة في مصادرنا القديمة على نحو الإجمال ، وعلى الرغم من تأثرها الواضح بنزعة التعصب المدرسي الذي أضعف مضمونها وكاد يُبعدها من موضوعية العلم ، لم يستدل بشيء منها أحد من المحدثين ممن نقد مفهوم القدماء لسليقة الفصحاء ، أو ممن وصف مواقفهم بالغلو أو المبالغة في الاعتداد المطلق بسلائق من أخذت عنهم اللغة من العرب [4] .

ولم تأت بحجة قوية أو شاهد واضح المعالم يصلح للاستدلال أيضا الدراسات الحديثة التي ذهبت في تقويم الجهد القديم في ميدان الرواية اللغوية إلى أبعد من نقد مفهوم القدماء للسليقة ، حين رمتهم بالكذب ، والتزوير ، والاصطناع ، وتقديم الرشوة إلى بعض تجار الغريب أو المرتزقين بحرفة الرواية من أهل اللغة ، لكي يضعوا لهم مادة أو شواهد لا سند لها ، بنحو أدى إلى تضخُّم مصنفات اللغة بما لا صلة له بسجايا العرب وطباعهم ، ولا أصل له في الاستعمال ؛ لأن أغلب من وقف هذه المواقف الغريبة من المحدثين استند إلى قناعات فردية بها حاجة إلى دلائل وحجج تناسب قوة ما أثارته من شبهات كادت تصيب صميم القاعدة التي قامت عليها دراسة العربية في كل عصر[5] .

ومما رفع من قيمة بعض هذه المواقف وزاد في قوتها صدورها عن جلة علمائنا المعاصرين الذين تأسست بجهودهم ركائز البحث اللغوي بمناهج علمية حديثة لم تعرفها العربية من قبل

؛ من ذلك – على سبيل المثال – ما ذكره الدكتور مهدي المخزومي في تقويم ما جرى من مناظرة بين سيبويه والكسائي في المسألة الزنبورية المشار إليها في موضع قريب ((شهدت بغداد مجلسا حاشدا للمناظرة ، عُرض فيه قول العرب (قد كنت أحسب أن العقرب أشد لسعة من الزنبور ، فإذا الزنبور هي ، أو فإذا الزنبور إياها بعينها) . أصر سيبويه على الأول ، وأجاز الكسائي القولين جميعا ، وشهد الحاضرون للكسائي ، وخطئوا سيبويه ، وأكثرهم من أصحاب الكسائي الذين اشترى ذممهم بالمال ، فانفض المجلس عن مؤامرة شنعاء كان فيها خيبة مرة لهذا الشاب القوي الطامح ، ولم يكن سيبويه بالمخطئ فهذا هو ما سمعه من أستاذه ، وهو الأكثر في لسان العرب عنده))[6] .

وفي العبارة الأخيرة من كلام الدكتور المخزومي احتياط حصيف ، لكنه في الوقت نفسه إقرار صريح بصحة مذهب الكسائي حتى لو كانت شواهده قليلة عند سيبويه ، ومن ثم قد لا يكون هناك مسوغ لوصف العرب الذين وافقت لغتهم مذهب الكسائي بأنهم (من أصحاب الكسائي الذين اشترى ذممهم بالمال) ، أي إنهم شهدوا بخلاف ما عليه طبائعهم وسجاياهم إرضاء للكسائي الذي أغراهم بالمال .

ونجد فحوى الرأي المفاد من كلام الدكتور المخزومي عند غيره من علماء العربية المعاصرين ، وقبل الاستشهاد بشيء من آرائهم ينبغي التنبيه على وجود هذه القناعة عند بعض المستشرقين الذين سبقوا إلى البحث في جانب الرواية اللهجية الخاصة من قضية الرواية اللغوية العامة في تاريخ العربية ؛ إذ اتهم بعضهم العرب الذين كانت تؤخذ عنهم اللغة ، فضلا عن العلماء والرواة ، بالكذب والتزيد والخداع حين قال ((لقد كانت هناك بعض الأسباب التي دعت إلى اختراع بعض المواد المتعلقة باللهجات دون أن يكون لها أسباب من الواقع)) . وقال ((وأدهى من هذا أن كلمات كانت تفتعل وتنسب إلى لهجة ما لتفسير فكرة دينية أو لتأييد معنى عبارة قرآنية)) . وقال ((إن النزعة إلى خداع النفس في المسائل اللغوية عند العرب في القرن التاسع (الثالث الهجري) لم تكن أضعف منها عند المعاصرين من الأدباء والمدرسين في أوربا وفي غيرها)) . وقال أيضا ((تدل الحفاوة البالغة التي كان يستقبل بها القادمون الجدد من الصحراء على أن معظم هؤلاء المساعدين قد فقدوا صلتهم بلغة البدو الحية . وقد كان هؤلاء يتلقون أجورا تناسب ما يقدمون من معلومات يرغب

سائلهم فيها))[7] ، إلى غير ذلك من الآراء الغريبة التي يبدو أن شيئا منها تسرب إلى بعض دراساتنا العربية الحديثة .

أشرنا في موضع قريب إلى اعتقاد بعض علماء العربية المعاصرين بصحة القناعة التي عبرت عنها الآراء المتقدمة الذكر ، منهم الدكتور محمود فهمي حجازي ، والدكتور تمام حسان . ومن الموافقات غير المقصودة في آرائهم تكرار الاستشهاد بالمسألة الزنبورية نفسها التي استشهد بها الدكتور مهدي المخزومي .

تناول الدكتور محمود فهمي حجازي جانبا من طبيعة العلاقة بين العرب ومن أخذ عنهم اللغة من العلماء والرواة في مبحث مستقل من مباحث كتابه (علم اللغة العربية) عنوانه (العربية بين البداوة والحضارة) افتتحه بقوله ((كانت لغة البدو ما تزال حتى القرن الثاني من الهجرة موضع إعجاب ، وكان البدو حجة في أمور اللغة ، وكان إليهم المرجع إذا اختلف النحاة ، وكثيرا ما اختلفوا ، فعرفت مجتمعات العراق عددا من البدو المعتمدين على ثقة المجتمع في صحة لغتهم ، جاء هؤلاء واستقروا على مقربة من المدن يبيعون الغريب لكل نحوي يلجأ إليهم وكل لغوي ينشدهم مادة لكتاب أو رسالة . وعندما اختلف سيبويه مع الكسائي في مدى صحة التعبيرين : (فإذا هو إياها) أو (فإذا هو هي) احتكما إلى البدو ليجدا عندهم الخبر اليقين . ويفسر البعض اختلاف الضوابط البصرية في النحو عما قال به الكوفيون بأن هذا يرجع لاختلاف لهجات البدو الذين أخذ عنهم كل فريق . ومن المعروف أن النحاة العرب لم يحاولوا توزيع الظواهر اللغوية واقعيا بأن يقرروا لكل قبيلة ما عندها من أصوات وأبنية ، بل نظروا إلى كل هذا بمعيار الصحة والخطأ ، واعتبروا البدو حجة لا يرقى إليها الشك . وكان ينظر إلى كل اختلاف بين اللهجات بمقياس الصحة والخطأ ، وبهدف المفاضلة بين الصور اللغوية إن كانت كلها بدوية ، بأن يقال : هذا فصيح وهذا أفصح))[8] .

وفي هذا الكلام مواضع غامضة ربما كان سببها النظر الإجمالي والمنحى العام في البحث ؛ ذلك أن لغة البدو التي اختص بها هذا المبحث برمته لم تقتصر على الوافدين منهم إلى مجتمعات العراق ، فقد لحقت وفودهم إليها رحلة العلماء إليهم[9] ، وأغلب هؤلاء الوافدين لم يبيعوا الغريب لكل نحوي يلجأ إليهم وكل لغوي ينشدهم مادة لكتاب أو رسالة ، فليس (كل)أصحاب الكتب والرسائل الذين أخذوا عن الأعراب في ذلك

الوقت من الميسورين القادرين على الشراء ، على افتراض صحة وجود هكذا معاملات تجارية لم ينقل التاريخ دليلا واضحا يثبتها .

وتفسير اختلاف (الضوابط البصرية في النحو عما قال به الكوفيون بأن هذا يرجع لاختلاف لهجات البدو الذين أخذ عنهم كل فريق) لا يقتصر على (البعض) ، لأنه يكاد يكون قناعة عامة عند من بحث في هذا الشأن من القدماء والمحدثين .

والقول بأن النحاة العرب (لم يحاولوا توزيع الظواهر اللغوية واقعيا بأن يقرروا لكل قبيلة ما عندها من أصوات وبنية) به حاجة إلى توثيق و تأكيد ، إذ ربما يكون العكس صحيحا ، أي إن علماء العربية أجمعهم – لا النحاة فقط – بذلوا وسعهم في حفظ التراث اللهجي القديم ، ولكنهم لم يبلغوا الغاية التي يرتضيها المحدثون .

على أن هذا الجزء من الكلام لا ينسجم مع تتمته (بل نظروا إلى كل هذا بمعيار الصحة والخطأ) لأن (نظروا) لا يتفق مع (لم يحاولوا) ، وكذلك (معيار الصحة والخطأ) ثم (مقياس الصحة والخطأ) فإنه لا يلائم العبارة الأخيرة في النص (بأن يقال : هذا فصيح وهذا أفصح) ، إذ لو جازت المقابلة بين (الصحة) و(الأفصح) فربما لا تجوز بين (الخطأ) و (الفصيح) .

ولا يكاد يختلف موقف الدكتور تمام حسان عن مواقف من تقدم ذكره من علماء العربية المعاصرين ، وكأنهم يصدرون عن قناعة واحدة من هذه القضية ؛ قال الدكتور تمام ((ليس ببعيد أن يكون الأعراب الضاربون في الصحارى التي طرقها الرواة قد فطنوا إلى ضالة هؤلاء الناس ، وإلى أنهم يجرون وراء غريب اللغة أو غريب التراكيب ، ويحسنون إلى من ينيلهم هذا المطلب . وليس ببعيد كذلك أن بعض الأعراب قد اتخذ من التجارة بالغريب وسيلة للرزق ليس من صالحه أن تفنى . فإذا ما نضب معين ما عنده من اللغة عمد إلى الاختراع وبالغ في ذلك ، ولاسيما حين فطن إلى سرور الرواة بما يقول واحتفالهم به ... على أن الرواة واللغويين أنفسهم لم يكونوا في بعض الأحيان فوق مستوى الشبهات . فقد كان الرواة يأخذون من كلام الأعراب ما وافق هدفهم ، ويتركون منه ما لا يعجب به الناس من الحاضرة ، ولا ينفع اللغويين ، أو لا يحفل به اللغويون لبعده عما قعدوه من قواعد))[10] .

وبعقب هذا الكلام الذي يشبه التنظير العام استشهد الدكتور تمام بمثلين مرويين عن الأصمعي فيهما دلالة صريحة على تكلم العربي في ذلك الوقت على سليقته بما يوافق طبعه أو سجيته ، ولكنه لم يقتنع بصدق رواية الأصمعي وقال في تقويمها ((ولست أشك في أن هذا الخبر مختلق ... فالمسألة إذن ليست مسألة موقف اجتماعي يسجل كما هو ، وتأتي النصوص فيه جزءا من هذا الموقف ، بل إن النص والخبر هنا يخلقان الموقف المصطنع الذي يدور الكلام فيه حول إعراب كلمة بعينها ، ولا يبدو لنا نصا لغويا ذا عنصر اجتماعي واضح . والحقيقة أن النحاة العرب لو فطنوا إلى مراعاة العنصر الاجتماعي في اللغة لما تورطوا في أمور مثل القول بعدم جواز أن نصوغ نحن الكلمات الجديدة قياسا على ما قاله الأقدمون ... والقول بأن السليقة طبع لا اكتساب ناتج عن الاحتكاك بين الفرد وبيئته . والفرد بمقتضى القول بالطبع مسير في اللجوء إلى الصواب دون الخطأ ، وليس مخيرا في أن يتعمد الخطأ في اللغة لو أراده ، لأن لسانه سيرتد إلى الصواب ، سواء أرضي هو أم سخط . وكلنا يذكر قصة مناظرة سيبويه والكسائي في مسألة العقرب والزنبور ، وموقف الأعراب من إرادة الخطأ وعدم القدرة عليه))[11] .

وحاول الدكتور إبراهيم أنيس ، وهو من علمائنا المعاصرين الذين كانت لهم مواقف مؤثرة من هذه القضية أيضا ، الانتفاع من الفكرة العامة المفادة من الفقرة الأخيرة من كلام الدكتور تمام حسان – أي استحالة الغلط إذا كانت اللغة نابعة من الفطرة أو من ملكة طبيعية – في أن إعراب الكلام لم يكن من سجايا العرب ، ولم يجر منهم على السليقة ، بل هو صفة مصطنعة في العربية ، والدليل على ذلك عنده ما ورد في المصادر القديمة من روايات تضمنت إشارات صريحة الى وقوع اللحن أو الغلط في الإعراب إبان عصور الفصاحة ، ولو كان الإعراب سليقة عند أهل اللغة في ذلك الزمن لم يقع الغلط في كلامهم ، لأن صاحب السليقة لا يقع منه الغلط ، ووقوعه فيه يعني بالضرورة أنه لم يكن يتكلم على سجيته ، ولذلك قال الدكتور إبراهيم بعد التمهيد لرأيه ببعض ما روي من أمثلة اللحن أو الغلط في الإعراب ((ونحن بصدد هذا الذي سموه اللحن بين أمرين : إما أن نسلم بصحة هذه الروايات ، وأن كلمة اللحن كانت تعني في الغالب الخطأ الإعرابي ، وحينئذ لا مناص لنا من أن نعد ظاهرة الإعراب من الظواهر التي لا يمكن أن تمت للسليقة اللغوية بصلة ؛ لأن صاحب اللغة التي يتكلمها بالسليقة يستحيل عليه الغلط في

ظواهر تلك اللغة دون أن يدرك أنه أخطأ ؛ فالإنجليزي لا يخطئ في كلامه إلا إذا قسنا كلامه بمستوى لغوي آخر فوق كلام الناس ، ونحن في كلامنا بالعامية لا نخطئ ، فإذا زل اللسان في لحظة ارتباك أو تلعثم رجعنا عن هذا الزلل في لمح البصر ، وأدركنا أننا قد وقعنا فيه . ولا يتصور وقوع الخطأ من صاحب السليقة اللغوية في أي ظاهرة من ظواهر لغته : في تركيب أصواتها أو في ترتيب الكلمات بجملها أو في صيغها ، أو في طريقة النفي والإثبات ، أو في طريقة الاستفهام والتعجب ونحو ذلك . وعلى هذا يمكننا أن نتصور أن ظاهرة الإعراب لم تكن ظاهرة سليقة في متناول العرب جميعا كما يقول النحاة ، بل كانت كما قلت في كتاب (اللهجات العربية) صفة من صفات اللغة النموذجية الأدبية ، ولم تكن من معالم الكلام العربي في أحاديث الناس ولهجات خطابهم))[12] .

وفي كلام الدكتور إبراهيم أنيس مواضع لا بد من تجاوز شيء من الحدود المرسومة لدراستنا هذه بالوقوف عندها وتوجيهها وجهة موضوعية مقبولة ، وقبل ذلك يحسن التنبيه على أن الدكتور رمضان عبد التواب تابع الدكتور إبراهيم أنيس في رأيه واستند إلى بعض كلامه المذكور آنفا حين ذهب – أي الدكتور رمضان – إلى أن العربية الفصحى أو المشتركة لم تكن بخصائصها المثلى سليقة للعرب كلهم ؛ قال الدكتور رمضان ((اتضح لنا الآن أن اللغة العربية المشتركة تتصف بأنها فوق مستوى العامة من العرب ، وأنها لغة الآثار الأدبية ، وأنها لغة منسجمة موحدة خالية من الخواص المحلية ؛ ولذلك لا يصح مطلقا أن نقول عنها : إنها لغة سليقة لكل العرب ، وهذه هي الصفة الثالثة من صفات اللغة المشتركة ، وهي أنها ليست لغة سليقة ؛ لأن معنى السليقة هو أن تتكلم لغة من اللغات بغير شعور بما لها من خصائص . ولعل أوضح الأدلة على أن اللغة العربية الفصحى لم تكن لغة سليقة لكل العرب ، تلك الروايات الكثيرة التي تشير كلها إلى وقوع اللحن من العرب قبل الإسلام وبعده ؛ يقول الدكتور إبراهيم أنيس (إن صاحب اللغة التي يتكلمها بالسليقة يستحيل عليه الخطأ ...) وهذا اللحن الذي يدلنا على أن اللغة العربية المشتركة لم تكن لغة سليقة ، قد شاع عند العرب القدماء ، بل عند الخاصة منهم))[13] .

ذكرنا في أول الحديث عن رأي الدكتور إبراهيم أنيس أن في كلامه مواضع لا بد من الوقوف عندها وقفات تشمل رأي الدكتور رمضان عبد التواب الذي تابعه واحتج بشيء

من كلامه . وأول ما يمكن ملاحظته على رأي الدكتور إبراهيم أنيس احتمال صلاح الحجة التي احتج بها في تأييد مذهبه لنقض المذهب نفسه ، وربما لتعضيد المذهب المقابل لمذهبه ؛ فكما جاز عنده الاستشهاد بالغلط أو اللحن على مخالفة السجية أو الطبع ، يجوز الاحتجاج به على الموافقة عند غير الدكتور إبراهيم أنيس ، أي إن الغلط نفسه مظهر من مظاهر السليقة ، إلا أن يقوم دليل واضح على صدوره من المتكلم عن قصد وتدبير مسبق ، وهو احتمال ممتنع بنفسه بحسب قول الدكتور إبراهيم أنيس في بعض كلامه (لأن صاحب اللغة التي يتكلمها بالسليقة يستحيل عليه الخطأ في ظواهر تلك اللغة) ، ولذلك وجدنا كثيرا مما نسب الى (خطأ العرب) يرد في مصادرنا القديمة في معرض الموازنة مع أصول لغوية شائعة أو مطردة من دون إشعار بمخالفته للسليقة أو السجية أو الطبع[14] ؛ بل لقد صاغ أبو علي الفارسي فحوى هذه الحقيقة بعبارة ناصعة افتتح بها تلميذه ابن جني (باب في أغلاط العرب) من كتاب (الخصائص) ، وجعلها تمهيدا لما عالجه في هذا الباب من شواهد الموضوع ؛ قال ابن جني ((كان أبو علي ، رحمه الله ، يرى وجه ذلك ، ويقول : إنما دخل هذا النحوُ في كلامهم ؛ لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها ، ولا قوانين يعتصمون بها . وإنما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به ؛ فربما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد ، هذا معنى قوله وان لم يكن صريح لفظه))[15] .

ولم نر أوجز من كلام أبي علي ولا أحكم في توجيه غلط الفصحاء بهجوم الطبع وقوة السليقة ، ولذلك اعتمد عليه الدكتور محمد عيد في إثبات هذه الحقيقة حين قال ((اللغة من حيث إنها نشاط للأفراد لا تخضع دائما للقياس ، ولذلك تكثر فيها الظواهر المتفردة التي لا تخضع لقانون مطرد ، لأن المتكلمين كما يقول أبو علي الفارسي (ليست لهم أصول يراجعونها ...) . وإذا كان الأمر كذلك فكيف يفرض على الطبع عمل العقل ، وكيف تنتظم القاعدةُ النشاط))[16] .

وممن كاد يبلغ الغاية في إثبات هذه الحقيقة من المعاصرين أيضا ببحث رصين من حيث المعالجة العلمية والاحتجاج بشواهد محكمة الدكتور عبد الحميد الشلقاني ، ومما جاء في بحثه ((وكان الذين يتمسكون بالسماع يجدون على ألسنة الأعراب الخلص بعض

هذا الذي لا يجري مع القياس فيزداد إيمانهم بمذهبهم ، كان عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير ممن يطرأ على الحضر فتؤخذ عنه اللغة فسمعه أبو حاتم السجستاني يقول في شعر له (الأرياح) بالياء في جمع ريح ، فقال له أبو حاتم : هذا لا يجوز ، إنما هو (الأرواح) بالواو ، فقال عمارة معتذرا : لقد جذبني إليها طبعي . وبالرغم من أن العلماء أنكروا هذا الجمع إلا أنهم رجعوا الى ما تعلل به عمارة من غلبة الطبع . وأمامنا أمثلة كثيرة تشير الى أنه بسبب هذا الطبع الذي تعلل به عمارة ابن عقيل كان يصدر عن العربي ما يخالف القياس ، فلم يلتزم أحيانا بنصب اسم (إن) ، ولا رفع خبرها ، ولا تماثل المعطوف والمعطوف عليه ... هذه أمثلة أيدت مذهب السماع وهي مخالفة للقياس ، بعضها حمل على المعنى لا على اللفظ ، ولم تكن العربية محصورة تماما داخل إطار من القاعدة والقياس ، وقالوا في هذا : إن العربي إذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبق إليه))[17] .

ومما يلاحظ على رأي الدكتور إبراهيم أنيس أيضا أن بقية ما احتج به لتأييد رأيه يحتمل فيه هذا التوجيه أيضا ، أي احتمال عدم صلاحه للاحتجاج ، فضلا عن جواز الاستدلال به في الرد وتعضيد الرأي المقابل ؛ ومصداق هذه الملاحظة قول الدكتور إبراهيم أنيس (إن كلمة اللحن كانت تعني في الغالب الخطأ الإعرابي ، وحينئذ لا مناص لنا من أن نعد ظاهرة الإعراب من الظواهر التي لا يمكن أن تمت للسليقة اللغوية بصلة ؛ لأن صاحب اللغة التي يتكلمها بالسليقة يستحيل عليه الغلط في ظواهر تلك اللغة دون أن يدرك أنه أخطأ ؛ فالإنجليزي لا يخطئ في كلامه إلا إذا قسنا كلامه بمستوى لغوي آخر فوق كلام الناس ، ونحن في كلامنا بالعامية لا نخطئ ، فإذا زل اللسان في لحظة ارتباك أو تلعثم رجعنا عن هذا الزلل في لمح البصر ، وأدركنا أننا قد وقعنا فيه . ولا يتصور وقوع الخطأ من صاحب السليقة اللغوية في أي ظاهرة من ظواهر لغته : في تركيب أصواتها أو في ترتيب الكلمات بجملها أو في صيغها ، أو في طريقة النفي والإثبات ، أو في طريقة الاستفهام والتعجب ونحو ذلك) .

ووجه الملاحظة على هذا الكلام صعوبة الاقتناع بالنتيجة المستخلصة من قياس العربية الفصحى على العامية ، ناهيك بلغة أجنبية كالإنجليزية التي ما زالت معجمات ألفاظها وتراكيبها وأساليبها مفتوحة لكل جديد يطرأ فيها ؛ ذلك أن الاطمئنان المطلق الى قياس

الواقع اللغوي القديم على الواقع الحديث لا يكاد يستقيم من دون مراعاة ما يمكن أن يكتنفهما من عوامل مؤثرة تختص بكل واحد منهما ، فالأول – بوجه عام – محكوم بقواعد توشك أن تكون منضبطة لمدة طويلة قبل خضوعها لسنة التطور الذي لا يتجاوز أيضا حدود ما تبيحه الأصول العامة من تعدد الوجوه في مستوى واحد من حيث السلامة أو الفصاحة في أدنى مراتبها المقبولة ، على حين نجد عامياتنا الحديثة حرة طليقة لا تستقر على أصول ثابتة ، لذلك نراها تميل في وقت ما الى وجه معين في السلوك اللغوي ، ثم تغادره الى غيره في وقت آخر إذا استجدت أسباب التغيير ، وسرعان ما تتجدد .

وبصرف النظر عن صدق مضمون هذه الملاحظة ، إن قياس العربية الفصحى أو الفصيحة على لغة أجنبية ولغات عامية في قضية الإعراب غير مستقيم بنفسه ، لافتقار هذه اللغات الى الإعراب ، وبانتفاء المناسبة بين الطرفين في هذه القضية يتلاشى وجه الاحتجاج بأحدها على الآخر .

وبصرف النظر عن صدق مضمون هذه الملاحظة أيضا ، ولاسيما إذا توهمنا احتياط الدكتور إبراهيم أنيس لشمول الغلط اللغوي مستويات أخرى غير الإعراب في قوله في أول كلامه (إن كلمة اللحن كانت تعني في الغالب الخطأ الإعرابي) ، أي إنها قد تعني غير الغلط الإعرابي ، وكذلك قوله في آخر كلامه (لا يتصور وقوع الخطأ من صاحب السليقة اللغوية في أي ظاهرة من ظواهر لغته : في تركيب أصواتها ، أو في ترتيب الكلمات بجملها ، أو في صيغها ، أو في طريقة النفي والإثبات ، أو في طريقة الاستفهام والتعجب ونحو ذلك) ، أقول : بصرف النظر عن ذلك ، إن قول الدكتور إبراهيم أنيس (إن صاحب اللغة التي يتكلمها بالسليقة يستحيل عليه الخطأ في ظواهر تلك اللغة دون أن يدرك أنه أخطأ ... ونحن في كلامنا بالعامية لا نخطئ ، فإذا زل اللسان في لحظة ارتباك أو تلعثم ، رجعنا عن هذا الزلل في لمح البصر ، وأدركنا أننا قد وقعنا فيه) يقتضي أن إدراك صاحب اللغة الذي يتكلمها بالسليقة لغلطه لا ينفي عنه صفة التكلم بالسليقة حتى في حال الغلط ؛ أي إنه إذا أدرك الغلط ولم يغفل عنه ، لم يغادر سجيته أو سليقته ، وإنما تنتفي عنه هذه الصفة إذا غفل عن الغلط ، وكذلك حالنا في كلامنا بالعامية حين نغلط وتزل ألسنتنا في لحظة ارتباك أو تلعثم ، إذا رجعنا عن الزلل في لمح البصر وأدركنا

أننا قد وقعنا فيه بقينا على سليقتنا العامية ، ونفارقها إذا لم نرجع عن الزلل ولم ندرك الوقوع في الغلط .

هذا هو مقتضى رأي الدكتور إبراهيم أنيس بحسب ما دل عليه صريح كلامه ، فالحكم بالبقاء على السليقة مرهون بعلة الإدراك ، فيدور مدارها وجودا أو عدما : الغفلة تعني انتفاء الصفة ، والإدراك يفيد ثباتها ، ومتى قام الدليل على أي من الحالتين استقام الحكم الخاص بها .

وعلى الرغم من افتقار بحث الدكتور إبراهيم أنيس لهذا الدليل المتمم للنتيجة التي استخلصها من أمثلة غلط بعض القدماء في الإعراب من جهة ، وقناعتنا بحقيقة بقاء العربي على سجيته في الأحوال كلها في عصور الرواية اللغوية المباشرة من جهة أخرى ، هناك دلائل قوية تثبت إدراك العربي الفصيح ، الذي أخذت عنه اللغة مشافهة ، للخروج عما يقتضيه الطبع لو طلب منه الكلام بما يخالف سليقته ، فيمتنع منه انسجاما مع سجيته أو طبعه ، وكذلك في حالة المبادرة منه الى ذلك ، إذ سرعان ما يعود الى طبعه و ينكر ما صدر عنه ، وهي الحالة نفسها التي اشترطها الدكتور إبراهيم أنيس للحكم بالبقاء على السليقة في الغلط .

ودلائل الحالة الأولى شواهد كثيرة استوجبت خطة الدراسة ذكر قسم من نصوصها في المبحث الثاني . ودلائل الحالة الأخرى شواهد تشبهها أشارت بصراحة الى تكلف بعض من أخذت عنه اللغة من العرب لقياس يخالف سليقته ، ثم رجوعه الى ما يوافق سجيته في الموقف نفسه ، أي في لمح البصر بحسب تعبير الدكتور إبراهيم أنيس ، ومن تلك الشواهد رواية نقلها ابن جني عن الكسائي جاء فيها ((حكى الكسائي أنه سأل بعض العرب عن أحد مطايب الجزور ، فقال : مَطِيب ؛ وضحك الأعرابي من نفسه كيف تكلَّف لهم ذلك من كلامه . فهذا ضرب من القياس ركبه الأعرابي ، حتى دعاه الى الضحك من نفسه في تعاطيه إياه))[18] .

ومن قبيل إلزام العالم بما ألزم به نفسه نقول : لقد ذهب الدكتور إبراهيم أنيس في بعض دراساته الأخرى مذهبا لا ينسجم مع ما تقدم ذكره من رأيه في استحالة الخروج على السليقة لدى صاحب اللغة الذي يتكلمها بالسليقة . ومذهبه هذا واسع متشعب يضيق المقام عن استيعاب أبعاده كلها ، وقصارى ما يمكن إيجازه منها الآن أن الدكتور

إبراهيم أنيس حاول الانتفاع من جهود بعض علماء اللغة الغربيين كاللغوي الدنمركي (راسك) ، والألماني (جريم) ، في بحث أثر الانتقال من البداوة الى الحضارة على اللغة[19] . وبهدي مما أفاده الدكتور إبراهيم من جهود هؤلاء في لغاتهم ، وجد هو أن المجتمع العربي قبل الإسلام تقاسمته بيئتان : بدوية وحضرية ، ومن ضمن ما ميز السلوك اللغوي في البيئة البدوية الميل الى جنس معين من الحركات أو الصوائت القصيرة ؛ إذ وجد أن القبائل البدوية مالت ، بوجه عام ، الى مقياس اللين الخلفي المسمى بالضمة ، لأن الضمة مظهر من مظاهر الخشونة التي تتطلبها البداوة ، فحيثما كسرت القبائل المتحضرة ضمت القبائل البدوية . ورأى كذلك أن الكسر دليل التحضر والرقة في معظم البيئات اللغوية . وعزز ذلك ، في رأيه ، أن الكسرة حركة المؤنث في العربية ، والتأنيث عادة محل الرقة أو ضعف الأنوثة على حد وصفه ، والحضري أميل الى هذا بوجه عام . ويؤيد ذلك أيضا أن الياء التي هي أصل الكسرة تكون علامة التصغير الرئيسة في العربية ، ثم قاس هذه النتيجة بحال اللهجات العربية الحديثة التي مال أهلها في الغالب الى التخلص من بعض ضماتها وإبدال الكسرة بها حين استقروا في المدن أو البيئات الحضرية[20] .

ولسنا الآن بصدد مناقشة حاصل ما انتهى إليه رأي الدكتور إبراهيم أنيس الذي استشرى في الدرس اللغوي المعاصر حتى صار كالمذهب العتيد ، لقناعتنا بأن الاطمئنان التام الى تقرير نتيجة مقنعة في بحث هذا الموضوع لا شأن لها بقانون يسبق الشاهد ، بل تتوقف على حدود استقراء الشواهد أو الأمثلة ، فكلما اتسعت حدود الاستقراء وتجاوزت المصدر الوحيد الذي اعتمد عليه الدكتور إبراهيم أنيس – وهو (لسان العرب) – صارت النتيجة أدنى الى واقع الحال ؛ ولكن الذي يعنينا من بحث الدكتور إبراهيم أنيس أقرب جوانبه الى تحقيق الغاية التي من أجلها عمدنا الى الاستشهاد برأيه في هذا الموضوع ، وهي حقائق علمية صادفته فوجهها وجهة إن لم تتقاطع مع ما تقدم من احتجاجه لمذهبه في قضية الإعراب ، ففيها شيء من الخلاف عن مقومات الاحتجاج لذلك المذهب . منها حقيقة تتصل بمقدار الجهد المبذول في نطق الحركات أو الصوائت القصيرة وصفها بقوله ((على أنه حين نتساءل عن أي الصوتين أيسر في النطق ، أو أيهما الذي يحتاج الى جهد عضلي أكثر ، نجد أن الضمة هي التي تحتاج الى جهد عضلي أكثر ، لأنها تتكون

بتحريك أقصى اللسان ، في حين أن الكسرة تتكون بتحريك أدنى اللسان ، وتحريك أدنى اللسان أيسر من تحريك أقصاه . وقد كنا نتوقع من أجل هذا أن يشيع الكسر في بيئة البدو حيث الميل الى الاقتصاد في المجهود العضلي ، وبذل أقل جهد ممكنا في أثناء النطق ، متى تحقق الناطق أن مثل هذا الجهد سيحقق له الهدف من الكلام . ولكن الضم كما قلنا آنفا صفة من صفات الخشونة التي يحرص عليها البدوي ، والتي يدرك أنها تميزه من غيره ، ولذلك استمسك بها وتعصب لها في غالب الأحيان))[21] .

وظاهر التوجيه المتقدم الذكر يقتضي وعيا تاما لدى المتكلم ، وقدرا كبيرا من التوافق العضلي العصبي – لو جاز التعبير – يؤهله لبسط السيطرة المحكمة على أعضاء جهاز النطق ، حتى في حال الاسترسال في الكلام ، فهو حريص على شيوع الضم في كلامه ، وإذا جاءت فيه ألفاظ غلب على حركاتها فتح أو كسر غيَّرها في الحال وأصلحها بالضمة حرصا على مظهر الخشونة وبعدا عما ينافي هذا المظهر من صفات اللين أو الضعف . أي إن المتكلم في هذه الحالة محيط بسمات سلوكه اللغوي ومجاريه التي ينبغي أن تكون موافقة لسجيته أو لطبعه الخشن ، تلك السمات (التي يدرك أنها تميزه من غيره ، ولذلك استمسك بها وتعصب لها) بحسب تعبير الدكتور إبراهيم أنيس .

وقد عرفنا من قبل أن تحقق شرط الإدراك عند الدكتور إبراهيم أنيس نفسه يعني بالضرورة بقاء صاحب اللغة على سليقته حتى في حال صدور ما يمحو وصف السليقة منه سواء أكان غلطا جائزا أم غير جائز . ولكنه ذهب الى خلاف هذا الشرط الذي أوجبه في قضية موافقة الإعراب للسليقة حين واجهته شواهد لم توافق رأيه في قضية الميل الى جنس بعينه من الحركات ، فقال في توجيهها ((وقد حدث في النادر من الأحيان أن نسي البدوي نفسه ، وانطلق على سجيته فنطق بالكسر حيث كنا نتوقع منه الضم . هذا ما يمكن أن يفسر لنا تلك الروايات النادرة ، على افتراض صحتها ، التي جاء فيها الكسر منسوبا لقبيلة بدوية))[22] . وهنا حصل شيء التناقض بين موقفي الدكتور إبراهيم أنيس في تعيين مكانة السليقة من القضيتين : الأولى ظاهرة الإعراب ، والأخرى الميل نحو جنس معين من الحركات ، فنسيان البدوي نفسه في الظاهرة الأخيرة يعد انطلاقا على السجية ، ونسيانه في قضية الإعراب يعد دليلا على انعدام السليقة ، فالنتيجتان متضادتان على الرغم من تشابه المقدمات والاتحاد في العلة أو الشروط .

ولكي لا نبتعد أكثر من هذا المدى عن غايتنا الرئيسة ، وهي استقراء المواقف العامة من غير إفاضة في استعراض المسائل الفرعية ، نقف عند هذا القدر من الكشف عن الحدود الواسعة لما أثير من شبهات حول المادة اللغوية التي قام عليها درس العربية بمختلف مستوياتها قديما وحديثا ، مع قناعتنا الأكيدة بأن من يقف على المفردات الموجزة في البحث المتقدم من المهتمين بتاريخ العربية سيجد مجالا رحبا لاستقصاء الآراء ومناقشتها وتفصيل الموجز من جوانب الموضوع .

ولعل في الإلمام ببقية ما تيسرت معرفته من مواقف القدماء والمحدثين في المبحث الآخر من هذه الدراسة بعض الكفاية في الرد أو المناقشة ، لأنها كادت تتفق على قناعة واحدة هي موافقة العربية بخصائصها الفصحى والفصيحة لسجايا العرب وطباعهم ، والتزام العلماء والرواة في عصور الرواية اللغوية المباشرة بنقلها من دون اختراع أو زيادة أو تزييف .

المبحث الثاني

سليقة الفصحاء والنطق على السجية بين الدرس اللغوي القديم والحديث

تختص الدراسة في هذا المبحث باستقراء المواقف العامة التي غلب عليها طابع الاقتناع التام بحقيقة الصلة الوثيقة بين السليقة اللغوية ومن أخذت عنهم اللغة من العرب في عصور الرواية والسماع المباشر .

ومن اجل إيفاء الناحية المنهجية حقها في إيضاح أبعاد هذه الحقيقة لدى القدماء والمحدثين ، جرى تقسيم المواقف وترتيبها بحسب مكونات النظام اللغوي العام ، أو مستويات البحث في موضوعات اللغة عند الطرفين .

الدرس اللغوي القديم

صحة الطبع ، ونقاء الفطرة ، وسلامة الملكة ، وصفاء السجية ، مصطلحات عدة يمكن اعتمادها باطمئنان في وصف الأصول التي قام عليها البحث المباشر في الجهد اللغوي القديم بمستوياته كلها : الصوت والصرف والدلالة والنحو .

وقبل استعراض شيء مما تيسر استقراؤه من شواهد البحث المباشر في هذه المستويات عند القدماء يحسن التنبيه على وجود منحى تنظيري مجرد لتقرير هذه الحقيقة

في تراثنا القديم مَثَّلَهُ صنفان من الجهود ؛ تناولها الأول بوقفات متفرقة لم تنتظم في مصنف مستقل ، منها – على سبيل المثال – ما ذكره الأعلم الشنتمري في تفسير قول سيبويه ((وقالوا : سَليقِيٌّ ، للرجل يكون من أهل السليقة))[23] . قال الأعلم ((من الشاذ عند سيبويه قولهم : سليقي ، للرجل من أهل السليقة . وهو الذي يتكلم على أصل طبعه ولغته ، ويقرأ القرآن كذلك ، وكأنه من الأعراب الذين لا يقرأون القرآن على سُنَّة ما يقرأه القرَّاء ، ويقرأ على طبع لغته))[24] .

وكان سيبويه قد استشهد ببعض القراءات الموصوفة بهذه الصفة ، منها ما ورد في قوله ((جميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير والإلغاء والاستقرار عربي جيد كثير ، فمن ذلك قوله عز وجل {ولم يكن له كفوا أحد}[25] ، وأهل الجفاء من العرب يقولون (ولم يكن كفوا له أحد) ، كأنهم أخَّروها حيث كانت غير مستقرة))[26] .

وهناك أمثلة ليست بالقليلة من هذه القراءات القرآنية الجارية على ما وافق الطبع والسليقة لا على المشهور من سنن القراءة نُسبت في المصادر المعنية بلغة القرآن الكريم أو قراءاته الى (الأعراب)[27] ، وكذلك الحال في سواها من مصادر العربية[28] ، حتى عُدَّتْ (قراءة البدو) قسما مستقلا من أقسام القراءات القرآنية[29] ، وسترد في ضمن ما انتخبناه من شواهد البحث المباشر عند القدماء أمثلة منها تثبت اتصافها بهذه الصفة .

وخلص الجهد في القسم الآخر لبحث الموضوع في مصنفات مستقلة عرفنا منها مصنفا واحدا ذكره ابن النديم في ضمن ما أحصاه من مؤلفات إبراهيم بن عرفة ، نفطويه (ت 323 هـ) ، عنوانه (كتاب في أن العرب تتكلم طبعا لا تعلُّما)[30] . وربما أفاد وجود كتاب لنفطويه تمحض لبحث هذا الموضوع بحسب ما دل عليه عنوانه أو وصفه ، وجود نظائر له في تراث متقدمي علماء العربية ورواتها .

لقد سار البحث اللغوي القديم والحديث في أربعة مستويات دراسية متميزة : صوتي ، وصرفي ، ودلالي ، ونحوي أو تركيبي ، عُنِيَ كل منها بما دل عليه عنوانه من مكونات نظام أية لغة دلالة أضحت من مسلمات الفكر اللغوي في مراحله التاريخية كلها[31] . وقد نبه الدرس اللغوي الحديث بشتى اتجاهاته على حقيقة تقارب بعض هذه المستويات بمقدار يتعذر معه أحيانا الفصل بينها ، لأنها سعت الى إنجاز أهداف مشتركة بالاعتماد على أسس موضوعية في التحليل والمعالجة تكاد تكون واحدة أيضا[32] .

ولعل من أكثر مكونات النظام اللغوي تقاربا ، وربما من أشدها التحاما ، المستويين الصوتي والصرفي ، لأن أسباب التغيير الصرفي هي أسباب صوتية في المقام الأول[33] . ومهما اختلفت أساليب القدماء والمحدثين في التعبير عن معنى التصريف أو تحديد مقومات المستوى الصرفي أو أجزائه في العربية وفي غيرها من اللغات فإنها متفقة على حقيقة جوهرية هي اختصاص الدراسة الصرفية بالتغيير الذي يلحق البنية الصوتية للفظ أو الكلمة[34] .

وعلى وفق هذه الرؤية العامة لمكونات النظام اللغوي جرى تقسيم ما تيسر تحصيله من شواهد تخص موضوع سليقة الفصحاء والنطق على السجية في الإرث اللغوي القديم . وقد اتبعنا في عرضها أسلوبا وصفيا ، لذلك اقتصرنا على ذكرها من دون استرسال في مناقشة مضامينها ، لأننا وجدنا في تقديم النصوص المجردة غنى في البرهنة على القناعة الراسخة بصدور مادة الدرس اللغوي القديم عن طبع سليم وفطرة نقية .

ومن اقرب ما تيسرت معرفته من شواهد المستوى الصوتي الصرفي الى الناحية الصرفية منها شاهد يتعلق بموضوع التذكير والتأنيث رواه أبو حاتم السجستاني في قوله ((سألت أعرابيا عن تأنيث العِلْباء والإبط واللِّيت ، فأنكر ذلك ، فقلت له : حُكِيَ لنا أن بعض العرب قال : رفعَ السوطَ حتى برقت إبطُهُ ، فقال : ليس هذا من العربية ، إنما هو : حتى وَضُحَ إبطُهُ))[35] . لقد تكلم هذا الأعرابي الذي كانت تؤخذ عنه وعن أقرانه اللغة على ما وافق سجيته في تذكير هذه الألفاظ ، ولم يلتفت الى إيحاء أبي حاتم بورودها مؤنثة عن بعض العرب .

وشملت شواهد المستوى الصوتي المباشر بعض عادات الكلام كما شملت ظواهر صوتية مستقلة تتعلق بالصوامت والصوائت الطويلة والقصيرة على حد سواء .

ولعل من أهم عادات الكلام الموافقة لسجايا من أخذت عنهم اللغة وطباعهم الميل الى شدة الصوت أو جهارته ((وكان هؤلاء الأعراب يفتخرون بجهارة الصوت ، بل بجهارة أي شيء)) بحسب وصف الدكتور إبراهيم أنيس[36] ، وقد سبق القرآن الكريم الى وصفها والنهي عنها في مخاطبة النبي ، صلى الله عليه وآله وسلم ، في الآيات الأول من سورة الحجرات في قوله تعالى {يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض أن تحبط أعمالكم وأنتم لا تشعرون . إن الذين

يغضون أصواتهم عند رسول الله أولئك الذين امتحن الله قلوبهم للتقوى لهم مغفرة وأجر عظيم . إن الذين ينادونك من وراء الحجرات أكثرهم لا يعقلون}[37] . ومما ورد في الأثر عن الرسول ، صلى الله عليه وآله وسلم ، مما جرى مجرى المثل قوله (حَولَها نُدَنْدِن) ؛ قال الميداني في ذكر مناسبة هذا القول ((قاله ، صلى الله عليه وسلم ، لأعرابي قال : (إنما أسأل الله الجنة ، فأما دَنْدَنَتُكَ ودَنْدَنَةُ مُعاذ فلا أحسنها) . قال أبو عبيدة : الدندنة أن يتكلم الرجل بكلام تسمع نغمته ولا تفهمه عنه ، لأنه يخفيه ؛ أراد ، صلى الله عليه وسلم ، أن ما تسمعه منا هو من أجل الجنة أيضا))[38] .

ذكرنا في مكان قريب أن شواهد الموضوع في المستوى الصوتي شملت ظواهر مستقلة تعلقت بالصوامت والصوائت الطويلة والقصيرة . وقبل إيراد أمثلة منها يحسن التذكير بأن هذا التصنيف الصوتي اعتمد على مقياس شائع اتفق عليه القدماء والمحدثون ، قوامه تقسيم أصوات العربية على قسمين ، ضم الأول الأصوات التي سميت بالساكنة ، أو الجامدة ، أو الصامتة ، والمصطلح الأخير أكثر استعمالا من غيره لدى المحدثين ، وهو معروف كذلك عند القدماء ، والأصوات المصنفة في هذا القسم هي الناتجة من ضيق مجرى الهواء ، أو انسداده في موضع ما بعد خروجه من الرئتين وتجاوزه الحنجرة[39] ، ويشمل أصوات العربية كلها باستثناء أصوات القسم الآخر التي أطلقت عليها مصطلحات عدة أيضا ، منها : المد واللين ، والذائبة ، والمصوتة ، والصوائت ، والمصطلح الأخير أشهرها استعمالا عند المحدثين ، وهو معروف لدى القدماء أيضا ، وأصوات هذا القسم هي : الألف ، والواو المدية ، والياء المدية ، أي الواو والياء المسبوق كل منهما بحركة من جنسه بحسب الفهم القديم ، وتسمى أيضا بالصوائت الطويلة ، ويزاد عليها أصوات الحركات الثلاث التي سميت بالصوائت القصيرة ، وضابط التمييز بين هذه الأصوات وأصوات القسم الأول انسياب مجرى الهواء الخارج من الرئتين عند النطق بالصوائت من دون اعتراض أو انسداد أو ضيق[40] .

وأهم ظاهرة طرأت على الصوامت في حدود ما تيسر استقراؤه من شواهد الموضوع ظاهرة الإبدال . والإبدال ((تغير صوت إلى آخر بفعل البيئة اللغوية المحيطة به ضمن كلمة أو جملة ما))[41] ، وهو من أوسع الظواهر الصوتية انتشارا في العربية ((وقلما تجد حرفا إلا وقد جاء فيه البدل ولو نادرا))[42] . ومن شواهده المفصحة عن جوهر الموضوع

المقصود بالدراسة ما روي عن الكسائي من قوله ((قلت لأعرابي : أتقول : مثل حَنَك الغراب ، أو حَلَكِه ؟ ، فقال : لا أقول مثل حَلَكِه))[43] .

ولعل من أكثر شواهد هذه الظاهرة تميزا ، وأشدها دلالة على موافقة السجايا والطباع ، شواهدها من القراءات القرآنية ؛ من ذلك ما نقل عن أبي زيد الأنصاري في قوله ((سمعت رؤبة يقرأ (فأما الزبد فيذهب جفالا) ، قال : قلت : (جفاء)[44] ، قال : لا ، إنما تجفله الريح ، أي تقلعه))[45] .

ويعد هذا الصنف من القراءات القرآنية أيضا شواهد مهمة لظاهرة الإبدال بين الصوائت الطويلة ؛ من ذلك ما نقله ابن جني من ضمن رواية جاء فيها ((أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد ... عن أبي حاتم سهل بن محمد السجستاني في كتابه الكبير في القراءات ، قال : قرأ عليَّ أعرابي بالحرم : (طيبى لهم وحسن مآب) ، فقلت : (طوبى)[46] ، فقال : طيبى ، فأعدت فقلت : طوبى ، فقال : طيبى ، فلما طال عليَّ قلت : طوطو ، قال : طي طي . أفلا ترى الى هذا الأعرابي ، وأنت تعتقده جافيا كَزًّا ، لا دمثا ولا طيِّعا ، كيف نبا طبعه عن ثقل الواو الى الياء ، فلم يؤثر فيه التلقين ، ولا ثنى طبعَه عن التماس الخفَّة هَزٌّ ولا تمرين ، وما ظنك به إذا خُلِّيَ مع سَومه ، وتساند الى سليقته ونَجْرِه))[47] .

وأهم ظاهرة خاصة بالصوائت القصيرة فيما وقفنا عليه من شواهد الموضوع ظاهرة الحذف أو الاختلاس ، وأكثر شواهدها من القراءات القرآنية أيضا ؛ منها ما رواه الكسائي في قوله ((سمعت أعرابيا يقرأ : (إن الإنسان لِرَبِّهْ لَكَنود)[48] ، بجزم الهاء ، وسمعت آخر يقرأ (لربهِ لكنود) باختلاس الحركة . قال الكسائي : الإشباع والاختلاس والسكون في الهاء لغات ثلاث كلهن صواب ، والاختيار الإشباع))[49] .

ويمكن تقسيم الشواهد القديمة المفصحة عن حقيقة تكلم العرب على السليقة أو السجية في زمن رواية اللغة وتدوين أصولها ، في حدود المستوى الدلالي ، على ثلاثة أقسام من حيث المضمون .

عبرت شواهد القسم الأول عما اتصفوا به من صدق الحديث فيما كان يسألهم عنه علماء اللغة ؛ ومن الأمثلة على ذلك ما رواه المازني عن الأخفش عن الخليل بن أحمد في قوله ((دخلنا على أبي الدُّقَيش الأعرابي نعوده ... قلت : ما الدقيش ؟ ، قال : لا أدري . وقد حكى يونس عن أبي الدقيش مثل هذا))[50] . ومن ذلك أيضا ما ذكره ابن

السيد في قوله ((قيل لأعرابي : ما القلم ؟ ، ففكَّر ساعة ، وجعل يقلِّب يديه وينظر الى أصابعه ، ثم قال : لا أدري . فقيل له : تَوَهَّمْهُ في نفسك ، فقال : هو عودٌ قُلِّمَ من جوانبه كتقليم الأظافر))[51] .

وعبرت شواهد القسم الثاني عن الحقيقة نفسها بسياق آخر هو اختيار ما وافق الميل الفطري من الألفاظ المترادفة الدالة على معنى واحد حتى الألفاظ القرآنية في قراءات خاصة ؛ ومن أمثلة ذلك ما ذكره أبو علي القالي في قوله ((قال الأصمعي : يقال : تركت فلانا يجوس بني فلان ويحوسهم ، إذا كان يدوسهم ويطلب فيهم . وحدثني أبو بكر بن دريد ، رحمه الله ، قال : حدثني أبو عبد الله محمد بن الحسين قال : حدثنا المازني قال : سمعت أبا سرار الغنوي يقرأ : (فحاسوا خلال الديار) ، فقلت : إنما هو (جاسوا)[52] ، فقال : حاسوا وجاسوا واحد . قال : وسمعته يقرأ : (وإذا قتلتم نَسْمَة فَادَّارَأْتُم فيها) ، فقلت له : إنما هو (نفس)[53] ، قال : النسمة والنَّفْس واحد))[54] .

وسارت شواهد القسم الأخير نحو وجهة برزت فيها الحقيقة المقصودة بأجلى صورها ، لأنها قامت على أساس أسئلة لغوية محضة كان يوجهها العلماء والرواة الى من أخذوا عنهم اللغة من العرب ، ثم لا تأتي الإجابة في حيز المسألة اللغوية ، بل تبتعد نحو الدلالات الوضعية للألفاظ الواردة في الأسئلة ، وفي ذلك برهان قوي على صدورها عن سجية وطبع لا عن تكلف وإعمال فكر ؛ ومن أمثلتها ما نقله المبرد عن الأصمعي في قوله : ((قلت لأعرابي : أتهمز الفارة ؟ ، قال : تهمزها الهِرَّةُ))[55] . ومن ذلك ما نقله المبرد عن الأصمعي أيضا من أن الأخير أراد التثبُّت من الفعل (استخذى) أهو مهموز أم غير مهموز ، فقال : ((قلت لأعرابي : أتقول : استخذيتُ ، أم استخذأتُ ؟ ، قال : لا أقولهما ، قلت : لِمَ ؟ ، فقال : لأن العرب لا تستخذي))[56] .

و حفلت بجمهرة من هذه الشواهد أبواب البلاغة والفصاحة والنحو والإعراب من كتب الأدب العامة[57] ، ناهيك بمصادر اللغة بشتى مشاربها[58] . وربما بلغت شواهد هذا القسم من المستوى الدلالي المفصحة عن تكلم العربي الفصيح على سليقته وطبعه حدا من الكثرة جعل ابن جني يخصص بابا من (الخصائص) لنصوصها ولتفسير فحواها بمنهج علمي رصين محكم هو (باب في إيراد المعنى المراد بغير اللفظ المعتاد) ، افتتحه بقوله ((اعلم أن هذا موضع قد استعملته العرب ، واتبعتها فيه العلماء . والسبب في هذا

الإتباع أن المعنى المراد مفاد من الموضعين جميعا ، فلما آذنا به وأدَّيا إليه سامحوا أنفسهم في العبارة عنه ؛ إذ المعاني عندهم أشرف من الألفاظ ، وسنفرد لذلك بابا . فمن ذلك ما حكاه أبو الحسن : أنه سأل أعرابيا عن تحقير الحُبارى ، فقال : حُبْرور . وهذا جواب من قصد الغرض ولم يحفل باللفظ ؛ إذ لم يفهم غرض أبي الحسن ، فجاء بالحُبْرور ؛ لأنه فَرْخُ الحُبارى . وذلك أن هذا الأعرابي تلقى سؤال أبي الحسن بما هو الغرض عند الكافة في مثله ، ولم يحفل بصناعة الإعراب التي إنما هي لفظية ولقوم مخصوصين من بين أهل الدنيا أجمعين . ونحو من ذلك أني سألت الشجري ، فقلت : كيف تجمع المُحْرَنْجِم ؟ ، فقال : وأَيْشٍ فَرَّقَه حتى أجمعه ! . وسألته يوما فقلت : كيف تحُقَرِّ الدَّمَكْمَك ؟ ، فقال : شَخيت . فجاء بالمعنى الذي يعرفه هو ، ولم يراع مذهب الصناعة))[59] .

وتشبه الشواهد القديمة المصنفة في ضمن المستوى النحوي ما ورد عنهم في المستوى الدلالي من حيث الكثرة ، وهي من بعد قسمان من جهة المحتوى ؛ تضمنت شواهد القسم الأول تقريرا نظريا عاما لحقيقة استنباط قواعد النحو من كلام منطوق على السليقة والطبع . وخير مثال على ذلك كلام الخليل بن أحمد في بيان علل النحو ، الذي رواه أبو القاسم الزجاجي في قوله ((ذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد ، رحمه الله ، سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو ، فقيل له : عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ ، فقال (إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواضع كلامها ، وقام في عقولها علله ، وإن لم ينقل ذلك عنهم ، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه . فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست ، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء ، عجيبة النظم والأقسام ، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة ، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ، ولسبب كذا وكذا ، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك ، فجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة ، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك . فان سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها) . وهذا كلام مستقيم ، وإنصاف من

الخليل رحمة الله عليه . وعلى هذه الأوجه الثلاثة مدار علل النحو ، فاعرف ذلك إن شاء الله))[60] .

وتضمنت شواهد القسم الآخر تقريرا للحقيقة نفسها ، أي اعتماد قواعد النحو على كلام مطبوع صادر عن فطرة نقية ، بأبحاث مباشرة في مسائل النحو ، منها ما ورد في رواية عن الأصمعي جاء فيها ((جاء عيسى بن عمر الثقفي ونحن عند أبي عمرو بن العلاء ، فقال : يا أبا عمرو ، ما شيء بلغني عنك تُجيزه ؟ ، قال : وما هو ؟ ، قال : بلغني عنك أنك تجيز : ليس الطيبُ إلا المِسْكُ ، بالرفع ، فقال أبو عمرو : نِمْتَ يا أبا عمر وأَدْلَجَ الناس ، ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب ، وليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع . ثم قال أبو عمرو : قم يا يحيى – يعني اليزيدي – وأنت يا خلف – يعني خلفا الأحمر – فاذهبا الى أبي المهدي فانه لا يرفع ، واذهبا الى المُنْتَجِع ولَقِّناه النصب فانه لا ينصب . قال : فذهبا فأتيا أبا المهدي ... قال : ما خطبكما ؟ ، قلنا : جئناك نسألك عن شيء ، قال : هاتيا ، فقلنا : كيف تقول : ليس الطيبُ إلا المسكُ ؟ ، فقال : أتأمراني بالكذب على كَبْرَة سِنِّي ! فأين الجاديُّ ؟ وأين كذا ؟ وأين بُنَّة الإبل الصادرة ؟ . فقال له خلف الأحمر : ليس الشرابُ إلا العسلُ ، فقال : فما يصنع سودان هَجَر ؟ ما لهم شراب غير هذا التمر . قال اليزيدي : فلما رأيت ذلك منه قلت له : ليس مِلاك الأمر إلا طاعةُ الله والعملُ بها ، فقال : هذا كلام لا دَخَلَ فيه ، ليس ملاكُ الأمر إلا طاعةَ الله ، فقال اليزيدي : ليس ملاكُ الأمر إلا طاعةُ الله والعملُ بها ، فقال : ليس هذا لحني ولا لحن قومي ، فكتبنا ما سمعنا منه . ثم أتينا المُنْتَجِعَ فأتينا رجلا يعقل ، فقال له خلف : ليس الطيبُ إلا المسكَ ، فَلَقَّنَّاه النصب وجَهِدْنا فيه فلم ينصب وأبى إلا الرفعَ ، فأتينا أبا عمرو فأخبرناه وعنده عيسى بن عمر لم يَبْرَح ، فاخرج عيسى بن عمر خاتمه من يده وقال : ولك الخاتم ، بهذا والله فُقْتَ الناس))[61] .

وأمثال هذا الشاهد كثير عند متقدمي علماء العربية الذين استنبطوا قواعد النحو من كلام العرب المأخوذ بالمشافهة والنقل المباشر كسيبويه والفراء[62] ، وعند من تأخر عنهم في الزمن ممن نقل آراءهم ومواقفهم واتبع منهجهم في تقويم المادة اللغوية على أساس من سلامة الطبع ونقاء السجية[63] .

الدرس اللغوي الحديث

هناك حقائق أساسية في علم اللغة الحديث لبعضها صلة مباشرة بموضوع بحثنا . والمقصود بالحقائق الأساسية في علم اللغة بحسب تعبير ماريوباي ((تلك الأحكام التي يمكن إثباتها أو إقامة الدليل عليها بسهولة ، والتي تعد محل اتفاق بين جميع اللغويين))[64] .

ومن بين أهم تلك الحقائق ذات الصلة الوثيقة بموضوعنا وصف المقدرة اللغوية عند الإنسان بأنها (مَلَكَة) لها آثار بالغة في حياته أشار الى جانب منها جومسكي في قوله ((تدخل مَلَكَة اللغة في كل جانب من جوانب حياة الإنسان وفكره وتفاعله ، كما إنها مسؤولة الى درجة كبيرة عن حقيقة أنه في العالم البايلوجي فقط يمتلك البشر تاريخا وتطورا ثقافيا وتنوعا ذا تعقيد معين وثراء))[65] .

واتصاف اللغة بهذا الوصف يستدعي ضعف قدرة المتكلم على تغيير طبيعتها بيسر أو بمجرد تحقق الرغبة في التغيير استجابة لحافز طارئ . وهذه الحقيقة من المبادئ العامة في علم اللغة أيضا ، وقد نبه عليها سوسور رائد البحث اللغوي الحديث في قوله ((المتكلمون عامة غير شاعرين بقوانين اللغة ، وإذا كانوا غير شاعرين بهذه القوانين فكيف يستطيعون تغييرها ؟ . حتى وإن كانوا شاعرين بهذه القوانين ، فلا شك أن هذا الشعور قلما يؤدي الى نقد ، حيث إن الناس على العموم قانعون باللغة التي يرثونها))[66] .

عرفنا في المبحث الأول من هذه الدراسة جانبا من مواقف المحدثين من طبيعة المادة التي قام عليها الدرس اللغوي القديم ، وبقيت مواقف أخرى كادت تتفق مع ما سلف استقراؤه من مواقف القدماء من هذه القضية ، وهي تشبهها من حيث شمول مستويات البحث اللغوي كلها ، كما تشبهها من جهة تقرير الحقيقة المقصودة في مباحث نظرية عامة . وسنعرض بإيجاز لأمثلة منتخبة من الآراء المعبرة عن الجانب الآخر لمواقف الدرس الحديث من دون استرسال في تتبع ما فيها من مسائل لغوية مراعاة لما تكرر الاعتذار به من أن غايتنا الأولى من الدراسة استقراء المواقف ووصفها لا مناقشة ما فيها من تحليل أو معالجة بنحو مفصل .

مَثَّلَ المنحى النظري العام لدى المحدثين آراء مبثوثة في دراساتهم اللغوية بشتى اتجاهاتها ، منها قول الدكتور عبد الرحمن السيد في وصف النشأة اللغوية لمن أخذت عنهم اللغة من العرب ((يشب الأطفال في هذه البيئة العربية الخالصة ، فيسمعون لغة سليمة خالية من الأخطاء ، فلا يكون من العسير عليهم أن يعبروا بها عن خواطرهم ومشاعرهم وشؤون حياتهم في يسر ، لا يجدون في ذلك عناء ، ولا يعانون نَصَبا . رُوي أن رجلا قال لأعرابي : كيف أهْلِك ؟ بكسر اللام ، قال : صَلْبًا ، لأنه أجابه على فهمه ، ولم يعلم أنه أراد المسألة عن أهله وعياله . وحكى الكسائي أنه قال لغلام بالبادية : من خلقْك ؟ وجزم القاف ، فلم يدر ما قال ولم يجبه ، فرد عليه السؤال ، فقال الغلام : لعلك تريد : من خلقَك ؟))[67] .

ومَثَّلَ المستوى الصوتي الصرفي من مستويات التحليل اللغوي في الدرس الحديث آراء دارت حول القناعة بقيام البحث في هذا المستوى على مادة لغوية صادرة عن فطرة المتكلم وسليقته من دون أن يكون للباحث أو الدارس أثر في إيجادها أو التحكم فيها . ومن تلك الآراء رأي عبر عن موقف الدرس الحديث من تفسير بعض الظواهر الصوتية جاء فيه ((ينبغي أن يُعْلَمَ أن التفسير الحديث لا يقوم على المساس باللغة ذاتها بل بما قدمه القدماء من تفسير ، فابن اللغة يتكلم على سجيته بما يملك من قدرة لغوية ، والأصوات اللغوية يؤثر بعضها في بعض في السلسلة التي ينطقها ويظهر أثر ذلك في كلامه ، ومهمة الدرس الصرفي الصوتي أن يقدم الوصف والتفسير لما وقع للأصوات اللغوية في السلسلة المنطوقة ، وهذا فيه سعة للاجتهاد ، فكما قال القدماء وفقا لتصوراتهم يمكن أن يقول المحدثون وفقا لما يتصورون من غير أن يمس كلا الفريقين جوهر اللغة ، أو يفرض على ابن اللغة كيف يتكلم))[68] .

ومن الآراء التي جرت في هذا المنحى من البحث الصوتي الحديث رأي الدكتور تمام حسان في محاولة لمح أصل وضع الصوت عند علماء العربية القدماء ، أي تعيين وضعه القياسي أو الأصيل من حيث المخرج والصفات ؛ قال الدكتور تمام ((كان مدخل النحاة الى إنشاء أصل وضع الحرف هو فكرة (ذوق الحرف) . وقد كان الغرض من هذه الفكرة في البداية أن نختبر المخرج والصفات التي تحدد نطق الحرف في حالة إفراده ، والطريق الى ذلك – كما حددها الخليل وسيبويه – أن تُشَكِّل الحرف بالسكون وتأتي به منطوقا

بعد همزة مكسورة . عندئذ يتبين لك مخرجه وصفاته التي يتمثل بها (الأصل) ... قسم النحاة أصوات العربية على هذا الأساس الى أصل وفروع ، ورأوا أن الأصل هو منطلق التحليل الذي تنسب إليه الفروع . وكأنهم بهذا ينسبون الى الأصل نوعا من الحدس النفسي في سليقة المتكلم العربي يجعله يسعى عند النطق الى تحقيق الأصل فتحول مطالب الموقع والجوار – من إدغام وإخفاء الخ – دون تحقيق الأصل ، فيتحقق الفرق آليا دون وعي المتكلم))[69] .

وأكثر ما ظهر مفهوم السليقة أو الملكة اللغوية في المستوى الدلالي من البحث اللغوي الحديث في أصل متين هو اعتباطية الرمز اللغوي في الدلالة على المعنى ((فعامة ألفاظ اللغة لا ترتبط بمدلولاتها بأي سبب قائم على العقل أو المنطق))[70] . بل قام أكثرها على أساس الميل الفطري في استعمال رمز معين للدلالة على معنى محدد .

وقد أشار الى جانب من هذه الحقيقة سوسور في قوله ((إن العلاقة بين الدال والمدلول اعتباطية ، ففكرة (الأخت – **sister**) لا ترتبط بأية علاقة داخلية بتعاقب الأصوات (**s – o – r**) التي تقوم بوظيفة الدال في اللغة الفرنسية ، فهذه الفكرة يمكن التعبير عنها باستخدام أي تعاقب صوتي آخر))[71] .

وتجري هذه الحقيقة اللغوية على العربية كما جرت على غيرها من اللغات الحية ((فلو تتبعنا مفردات العربية : الأسماء والأفعال والحروف ، لتعذر علينا أن نجد أي ترابط منطقي بين ألفاظ جل هذه المفردات وما تدل عليه من معان))[72] . ومعلوم أن الاعتباط أو العفوية لا تنضبط بقواعد محددة ، فالذي يصدر عن سجية بعض الناس قد لا يوافق ما يصدر عن الآخرين ولا يماثله بالضرورة ، ومن هنا جاء الاختلاف والتنوع في الرموز سواء أدلت على معان مختلفة أم متحدة .

وكانت هذه الحقيقة من ضمن ما لجأت إليه الدراسات الحديثة في تفسير أشهر الظواهر الدلالية في العربية كظاهرتي الترادف والاشتراك ؛ ومما جاء في بعضها ((إن العرب تتصرف في لغتها ولا تعرف لها قيودا اصطلاحية ، وما من عربي إلا وهو في حكم العرب كلهم باعتبار الفطرة اللغوية التي يرجع إليها أصل الوضع . فهي مفردات وضعها أفراد ، وقد يرى كل واحد منهم أشياء ويصفها على نحو ما يجد في نفسه من أثرها وصفاتها المختلفة ، فلا جرم أن تختلف الألفاظ الموضوعة لها بحسب ذلك))[73] .

وحاز المستوى النحوي النصيب الأوفى من بين بقية مستويات البحث اللغوي الحديث في تقرير حقيقة ارتباط العربية الفصيحة بملكة لغوية طبيعية لا مكتسبة أو مصطنعة على الرغم مما أثير من مشكلات حول قضية الإعراب التي هي جوهر الناحية التركيبية في العربية ؛ ذلك أن القناعة السائدة في جمهرة من الدراسات النحوية الحديثة أن الإعراب من أهم مظاهر الملكة اللغوية عند العرب في عصور الرواية والاستشهاد[74] . لذلك خصته بعض الدراسات بمباحث مستقلة أفصحت عنواناتها ومضامينها عن تلك الصفة ، مثل (السليقة الإعرابية)[75] ، و (نظرية الحس اللغوي)[76] ، فضلا عن الآراء المعبرة عن هذه الحقيقة في موضع التمهيد لكثير من الدراسات النحوية المعاصرة ، من مثل قول الأستاذ سعيد الأفغاني في بيان مفهوم الاحتجاج النحوي ((يراد بالاحتجاج هنا إثبات صحة قاعدة ، أو استعمال كلمة أو تركيب بدليل نقلي صح سنده الى عربي فصيح سليم السليقة))[77] .

وقال الدكتور عبد الرحمن السيد في الحديث عن العلل النحوية وأسباب ظهور علم النحو ((العرب إذن لم يتحدثوا عن هذه العلل ولم يذكروها ، ولكنهم نطقوا باللغة كما أرشدتهم سجيتهم ، وكما أساغتها طبيعتهم ، والتزموا فيها هذه القيود الخاصة التي نقلت إلينا ، واطردت أساليبهم على هذا النحو المعين ، فلما جاء العلماء يبحثون في هذه اللغة بغية الوقوف على أسرارها ، ورغبة في تيسير دراستها ... حاولوا أن يلتمسوا وضوابط وقواعد ، وأن يجدوا عللا وأسبابا ، فعقدوا الموازنات ، ونظروا في المتشابهات ، وجمعوا المؤتلف ، ووضعوا الأسباب العامة ، و العلل الموضحة))[78] .

وفيما تعلق بالموضوع نفسه ، أي أسباب وضع القواعد النحوية للعربية ، وارتباط الإعراب بالملكة اللغوية عند العرب ، قال الدكتور أحمد عبد الستار الجواري ((لو أننا بحثنا في أسباب وضع هذا العلم لوجدنا أن أهمها وأخطرها تصحيح الألسنة وعصمتها من الخطأ بعد أن فشا اللحن وشاع الخطأ بين من يتكلمون العربية ، حتى بلغ الأمر ببعض الناس أن صاروا لا يحسنون قراءة القرآن بل يخطئون فيها . ولذلك تصدى أبو الأسود الدؤلي لضبط المصحف بما عرف بنقط الإعراب . وذلك أن من مشكلات العربية هذا الإعراب الذي يصعب ضبطه على غير أهل السليقة الذين يتلقون اللغة في حجور أمهاتهم

فصيحة صحيحة . وهؤلاء هم أهل اللغة الذين يأخذونها أخذا طبيعيا ، ولا يسمعون لغيرها مما يمكن أن تشوبه لكنة أعجمي أو لحن مولد))[79] .

الخاتمة

أظهر الدرس اللغوي المعاصر في العربية منذ المراحل الأولى لاتصاله بالمناهج الحديثة للبحث مفاهيم لم يخل بعضها من غرابة وبعد عن حقائق العلم والتاريخ .

ولعل من أخطرها وأشدها مساسا بجوهر العربية مادة ودرسا قناعة استشرت في جمهرة من الدراسات الحديثة مفادها أن شطرا واسعا من المادة اللغوية التي قام على أساسها درس العربية في العصور كلها ، فضلا عن بعض خصائصها الفريدة المميزة لها من غيرها من اللغات ، لم تصدر عن ملكة فطرية ، ولم تتفق يوما ما مع سجايا العرب وطباعهم في الكلام . ومما رفع من قيمة هذه القناعة وزاد في انتشارها اعتقاد بعض علمائنا المعاصرين بصدقها .

وبحساب ما قدرناه من جدة البحث في هذا الموضوع وقيمته العلمية – إن صح التقدير – قدمنا في دراستنا هذه محاولة يسيرة لاستقراء ما تيسرت الإحاطة به من جذوره القديمة وامتداداته الحديثة ، حتى انتهى بنا الاستقراء الى نتيجة حسبناها تثبت صدق القناعة المقابلة ؛ أي إن اللغة التي تكلمها العرب في عصور الرواية والمشافهة ، ومازالت لغة العلم والفكر عندنا ، هي لغة طبيعية النشأة ، لأنها صدرت عن سلائق فصيحة لم تعرف الزيف والتكلف والاصطناع .

إن إبراز هذه الحقيقة التي أرسى دعائمها القدماء ووطدوا أركانها بجهود قل نظيرها في تراث اللغات الأخرى ، وتتابعت على الاعتقاد الراسخ بها أجيال من طلاب العربية وعلمائها بأجلى صورة ممكنة ، هي النتيجة الرئيسة التي خلصت إليها هذه الدراسة المتواضعة .

وغاية ما نرجوه أن تكون من الوضوح بمكان يغني عن إعادة الحديث في مقدماتها . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الهوامش

([1]) في الفصل الثالث من كتاب الرواية والاستشهاد باللغة 18 – 98 بحث مستفيض حول طبيعة الصلة بين الرواة والأعراب ، وتوجيه النظر نحو العوامل المؤثرة فيها كالتنافس العلمي أو المدرسي .

(2) مراتب النحويين 120 – 121 .

(3) هم : أبو ثروان العكلي ، وأبو الدينار ، وأبو الجراح العقيلي ، وأبو زياد ، وأبو فقعس الأسدي . ينظر : طبقات النحويين واللغويين 68 ، والفهرست 81 ، والإنصاف 703/2 .

(4) ينظر : اللغة بين المعيارية والوصفية 78 – 79 ، ودراسات في فقه اللغة 27 ، ومن أسرار اللغة 30 ، وأصول النحو العربي 105 .

(5) ينظر : رواية اللغة 80 ، وعلم اللغة العربية 253 ، واللغة بين المعيارية والوصفية 85 – 86 ، والتمهيد لدرس نحوي جديد 149 ، وأبو حاتم السجستاني الراوية 74 .

(6) أعلام في النحو العربي 26 .

(7) اللهجات العربية الغربية القديمة 29 ، 34 ، 39 .

(8) علم اللغة العربية 251 .

(9) ينظر : رواية اللغة 81 ، والأصول 95 ، وبغداد والدرس النحوي 9 ، وفقه اللغة (وافي) 170 .

(10) اللغة بين المعيارية والوصفية 84 – 85 .

(11) المصدر السابق 86 .

(12) من أسرار اللغة 173 .

(13) فصول في فقه العربية 90 – 91 .

(14) تنظر أمثلة من المنسوب الى (خطأ العرب) في المصادر الآتية : كتاب الحروف لابن السكيت 98 ، وشرح القصائد السبع لابن كيسان 108 ، وإعراب القرآن للنحاس 465 ، 884 ، وفوائت كتاب سيبويه 95 ، ودقائق التصريف 278 ، 305 ، 306 ، 532 ، والاقتضاب 139/2 ، وأسرار العربية 151 ، والإنصاف 191/1 ، والمقرب 228 ، 399 ، 442 ، 457 ، 482 ، وشرح ابن الناظم 97 ، 216 .

(15) الخصائص 276/3 .

(16) في أصول النحو العربي 100 .

(17) رواية اللغة 316 – 317 .

(18) الخصائص 370/1 . والرواية نفسها عن السيرافي في اللسان (طيب) 566/1 . وقدم لها ابن منظور بقوله "مطايب اللحم وغيره : خياره وأطيبه ؛ لا يفرد ولا واحد له من لفظه ، وهو من باب (محاسن) و (ملامح) . وقيل : واحدها مَطاب ومَطابة " . وضبطت كلمة (مطيب) من قول الأعرابي في هذا المصدر بسكون الطاء وفتح الياء ، وكذلك في القاموس (طيب) 115 .

(19) ينظر : في اللهجات العربية 190 – 191 .

(20) المصدر السابق 81 .

(21) المصدر السابق 85 .

(22) المصدر السابق 86 .

(23) الكتاب 393/3 .

(24) النكت في تفسير الكتاب 887/2 .

(25) الإخلاص 4 .

(26) الكتاب 56/1 .

(27) ينظر : معاني القرآن للكسائي 243 ، ومعاني القرآن للفراء 3/1 ، والمحتسب 47/1 ، 153 ، 123/2 ، 369 ، والكتاب الأوسط في علم القراءات 565 ، 621 ، وشواذ القراءات 48 ، 76 ، 258 ، 470 ، 481 ، وإبراز المعاني 325 ، 614 ، 652 .

(28) ينظر : الخصائص 77/1 ، والمقتصد في شرح الإيضاح 531/1 ، وأساس البلاغة 840 ، والمزهر 413/1 .

(29) ينظر : القراءات القرآنية تأريخ وتعريف 60 .

(30) الفهرست 131 .

(31) ينظر : منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث 40 ، 59 ، وفقه اللغة العربية وخصائصها 35 ، ومن تجارب الأصوليين في المجالات اللغوية 132 .

(32) ينظر : أسس علم اللغة 43 ، والتطور اللغوي 11 ، والمنهج الصوتي للبنية العربية 23 – 25 .

(33) ينظر : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة 72 ، والصوت اللغوي ودلالته في القرآن الكريم 23 – 24 ، وأصول النحو العربي 97 .

(34) ينظر : نزهة الطرف 45 ، وعلم اللغة العربية 64 ، والصيغ الزمنية في اللغة العربية 8 – 9 .

(35) الحلل 316 . وفي المصدر نفسه 322 ، والمقصور والممدود للقالي 169 شاهد آخر مروي عن أبي حاتم أيضا يشبه هذا الشاهد من حيث مناسبته ومضمونه .

(36) في اللهجات العربية 191 .

(37) الحجرات 2 – 4 .

(38) مجمع الأمثال 383/1 .

(39) ينظر : المدخل الى علم أصوات العربية 74 ، وعلم اللغة المبرمج (الأصوات) 128 ، وعلم اللغة (السعران) 76 ، 124 .

(40) ينظر : المصطلح الصوتي 220 ، وعلم الأصوات 28 ، والمنهج الصوتي للبنية العربية 26 .

(41) معجم علم الأصوات 9 .

(42) المزهر 461/1 .

(43) أمالي القالي 43/2 – 44 .

(44) الرعد 17 .

(45) أخبار النحويين البصريين 81 . وتنظر شواهد أخرى في : أمالي القالي 87/2 ، والخصائص 468/2 .

(46) الرعد 29 .

(47) الخصائص 76/1 – 77 . والرواية نفسها في المصدر نفسه 385/1 . وتنظر أمثلة أخرى للإبدال بين الصوائت الطويلة غير الخاضع لقواعد الإعلال والإبدال ، بل الموافق للسجايا والطباع ، في المصادر الآتية : العين (قفو) 222/5 ، والاشتقاق 54 ، والمقصور والممدود للقالي 48 ، والمحيط في اللغة (فعو) 234/2 ، والمحتسب 157/1 .

(48) العاديات 6 .

(49) معاني القرآن للكسائي 259 . وتنظر أمثلة أخرى في المصدر نفسه 101 ، 258 ، والخصائص 371/1 ، 391 ، 11/2 ، والمحتسب 355/1 ، وشواذ القراءات 236 ، والإتحاف 34 – 36 .

(50) مراتب النحويين 71 – 72 .

(51) الاقتضاب 166/1 .

(52) الإسراء 5 .

(53) البقرة 72 .

(54) أمالي القالي 78/2 . والرواية نفسها في الخصائص 468/2 . وينظر مثال آخر في شرح المقصورة لابن خالويه 324 .

(55) الكامل 390/1 . وينظر : عيون الأخبار 157/2 .

(56) الكامل 389/1 . وينظر : الفرق بين الحروف الخمسة 355 ، والاقتضاب 170/2 ، والحلل 332 .

(57) ينظر : البيان والتبيين 220/2 – 222 ، 327 ، 339 ، والحيوان 18/3 ، وعيون الأخبار 257/2 – 259 .

(58) ينظر : الخصائص 242/1 – 243 ، والمحتسب 415/1 ، والصاحبي 15 – 16 ، والتنبيه على أوهام أبي علي 29 .

(59) الخصائص 468/2 . والدمكمك : القوي الشديد ، والشخيت : النحيف الضئيل .

(60) الإيضاح في علل النحو 65 – 66 . والرواية نفسها في الاقتراح 94 –95 . وينظر شاهد آخر من كلامهم فيه فحوى كلام الخليل في : طبقات النحويين واللغويين 11 .

(61) ذيل الأمالي 39 . وينظر : طبقات النحويين واللغويين 43 ، والمحتسب 415/1 – 416 ، والحلل 165 .

(62) ينظر : الكتاب 20/2 ، 361 ، 379/3 ، ومعاني القرآن للفراء 74/2 . وفي البيان والتبيين 161/1 – 163 ، وعيون الأخبار 157/2 – 159 شواهد أخرى تخص المستوى النحوي .

(63) ينظر : النكت في تفسير الكتاب 193/1 ، 449 ، والموضح في شرح شعر أبي الطيب المتنبي 269/3 – 270 .

(64) أسس علم اللغة 31 .

(65) اللغة والعقل واللغة والطبيعة 18 .

(66) علم اللغة العام 91 .

(67) مدرسة البصرة 2 – 3 .

(68) أبحاث في أصوات العربية 14 – 15 .

(69) الأصول 109 – 110 .

(70) دراسات في اللغة والنحو 9 .

(71) علم اللغة العام 86 – 87 .

(72) دراسات في اللغة والنحو 9 .

(73) المشترك اللغوي 214 – 215 .

(74) ينظر : في التحليل اللغوي 148 ، ودلالة الإعراب لدى النحاة القدماء 28 – 29 ، والعامل النحوي 23 ، والعلة النحوية 8 ، و العلل النحوية في كتاب سيبويه 15 .

(75) ينظر : أثر القرآن والقراءات في النحو العربي 16 .

(76) ينظر : النحو في إطاره الصحيح 27 ، 37 .

(77) في أصول النحو 6 .

(78) مدرسة البصرة 262 .

(79) نحو التيسير 18 .

References

- أبحاث في أصوات العربية : د . حسام سعيد النعيمي ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد 1998 .
- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع : أبو شامة المقدسي ، تح : إبراهيم عطوة عوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

- ابن خالويه وجهوده في اللغة مع تحقيق كتابه شرح مقصورة ابن دريد : دراسة وتحقيق : د. محمود جاسم الدرويش ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد 1990.
- أبو حاتم السجستاني الراوية : د . سعيد جاسم الزبيدي ، دار أسامة ، عمان – الأردن 1998 .
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر : الدمياطي ، تصحيح : علي محمد الضباع ، دار الندوة الجديدة ، بيروت .
- أثر القرآن والقراءات في النحو العربي : د . محمد سمير نجيب اللبدي ، دار الكتب الثقافية ، الكويت 1978 .
- أخبار النحويين البصريين : أبو سعيد السيرافي ، تح : فريتس كرنكو ، مط . الكاثوليكية – بيروت ، معهد المباحث الشرقية – الجزائر 1936.
- أساس البلاغة : الزمخشري ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت 2001.
- أسرار العربية : أبو البركات الأنباري ، تح : محمد بهجة البيطار ، وعاصم بهجة البيطار ، ط 2، دار البشائر ، دمشق 2004.
- أسس علم اللغة : ماريو باي ، ترجمة : د. أحمد مختار عمر ، ط 8 ، عالم الكتب ، القاهرة 1998.
- الاشتقاق : ابن دريد ، تح : عبد السلام هارون ، ط 3 ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .
- الأصول – دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب : د . تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة 2004 .
- أصول النحو العربي : د . محمد عيد ، ط 6 ، عالم الكتب ، القاهرة 1997 .
- أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : د. نايف خرما ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت 1978.
- إعراب القران : النحاس ، تح : د. زهير غازي زاهد ، ط 2 ، عالم الكتب ، بيروت 2008.

- أعلام في النحو العربي : د . مهدي المخزومي ، دار الجاحظ ، بغداد 1980 .
- الاقتراح : السيوطي ، تح : د . أحمد سليم الحمصي ، و د . محمد أحمد قاسم ، جروس برس ، طرابلس – لبنان 1988 .
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب : ابن السيد البطليوسي ، تح : مصطفى السقا ، ود . حامد عبد المجيد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد 1990.
- الأمالي : أبو علي القالي ، دار الفكر ، بيروت .
- الإنصاف في مسائل الخلاف : أبو البركات الأنباري ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت 1987.
- الإيضاح في علل النحو : الزجاجي ، تح : د. مازن المبارك ، ط 3، دار النفائس ، بيروت 1979.
- بغداد والدرس النحوي : د . خديجة الحديثي ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد 2001 .
- البيان والتبيين : الجاحظ ، تح : عبد السلام هارون ، ط 5، مكتبة الخانجي ، القاهرة 1985.
- التطور اللغوي – مظاهره وعلله وقواعده : د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة 1983.
- التمهيد لدرس نحوي جديد : علي كاظم الفتال ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد .
- التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه : أبو عبيد البكري ، دار الفكر ، بيروت .
- ثلاثة كتب في الحروف : تح : د . رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة 1982 .
- الحروف التي يتكلم بها في غير موضعها : ابن السكيت (من ضمن : ثلاثة كتب في الحروف) .
- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل : ابن السيد البطليوسي ، تح : سعيد عبد الكريم سعودي ، دار الرشيد ، بغداد 1980.

- الحيوان : الجاحظ ، تح عبد السلام هارون ، ط 3 ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة 1969 .
- الخصائص : ابن جني ، تح : محمد علي النجار ، ط 4 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد 1990.
- دراسات في فقه اللغة : د. صبحي الصالح ، ط 9، دار العلم للملايين ، بيروت .
- دراسات في اللغة والنحو : د . عدنان محمد سلمان ، دار الحكمة ، جامعة بغداد 1991 .
- دقائق التصريف : القاسم بن محمد المؤدب ، تح : د. احمد ناجي القيسي ، ود . حاتم صالح الضامن ، ود . حسين تورال ، مط . المجمع العلمي العراقي ، بغداد 1987 .
- دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء : د . بتول قاسم ناصر ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد 1999 .
- ذيل الأمالي : أبو علي القالي ، مطبوع مع الأمالي .
- رواية اللغة : د . عبد الحميد الشلقاني ، دار المعارف بمصر 1971 .
- الرواية والاستشهاد باللغة : د . محمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة 1976 .
- شرح ألفية ابن مالك : ابن الناظم ، تصحيح : محمد سليم اللبابيدي ، المكتبة العثمانية ، بيروت 1312 .
- شرح القصائد السبع : ابن كيسان ، تح : د . محمد حسين آل ياسين ، مجلة المورد ، مج 28 – عدد 4 / 2000 .
- شرح مقصورة ابن دريد : ابن خالويه (من ضمن : ابن خالويه وجهوده في اللغة) .
- شواذ القراءات : الكرماني ، تح : د . شمران العجلي ، مؤسسة البلاغ ، بيروت 2001 .
- الصاحبي في فقه اللغة : ابن فارس : تح : أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلمية ، بيروت 1997 .

- الصوت اللغوي ودلالته في القرآن الكريم : د . محمد فريد عبد الله ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت 2008 .
- الصيغ الزمنية في اللغة العربية : د . مالك المطلبي ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد 1986 .
- طبقات النحويين واللغويين : أبو بكر الزبيدي ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط 2 ، دار المعارف بمصر 1984 .
- العامل النحوي : د . خليل عمايرة ، جامعة اليرموك ، سلسلة دراسات وآراء معاصرة في ضوء علم اللغة المعاصر (5) .
- العلة النحوية – نشأتها وتطورها : د . مازن المبارك ، دار الفكر ، بيروت 1974 .
- العلل النحوية في كتاب سيبويه : أسعد خلف العوادي ، دار الحامد ، عمان – الأردن 2008 .
- علم الأصوات : برتيل مالبرج ، تعريب ودراسة : د . عبد الصبور شاهين ، مكتبة الشباب ، القاهرة 1985 .
- علم اللغة العام : فردنان دي سوسور ، ترجمة : د . يوئيل يوسف عزيز ، دار آفاق عربية ، بغداد 1985 .
- علم اللغة العربية : د . محمود فهمي حجازي ، مكتبة غريب ، القاهرة 1992 .
- علم اللغة المبرمج (الأصوات) : د . كمال بشري ، ط 2 ، مط . جامعة الملك سعود ، الرياض 1988 .
- علم اللغة – مقدمة للقارئ العربي : د . محمود السعران ، ط 2 ، دار الفكر العربي ، القاهرة 1999 .
- العين : الخليل بن أحمد الفراهيدي ، تح : د . مهدي المخزومي ، و د . إبراهيم السامرائي ، وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد 1981 – 1986 .
- عيون الأخبار : ابن قتيبة ، مط . دار الكتب المصرية ، القاهرة 1925 .

- الفرق بين الحروف الخمسة : ابن السيد البطليوسي ، تح : د . علي زوين ، مط . العاني، بغداد 1985.
- فصول في فقه العربية : د . رمضان عبد التواب ، ط 6 ، مكتبة الخانجي ، القاهرة 1999 .
- فقه اللغة العربية وخصائصها : د . أميل بديع يعقوب ، ط 2 ، دار الكتب للطباعة ، جامعة الموصل 1999 .
- الفهرست : ابن النديم ، تح : د . يوسف علي الطويل ، ط 2 ، دار الكتب العلمية ، بيروت 2002 .
- فوائت كتاب سيبويه : أبو سعيد السيرافي ، تح : د . محمد عبد المطلب البكاء ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد 2000 .
- في أصول النحو : سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، بيروت (تاريخ المقدمة 1963) .
- في التحليل اللغوي : د . خليل أحمد عمايرة ، مكتبة المنار ، الزرقاء – الأردن 1987 .
- في اللهجات العربية : د . إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة 2003 .
- القاموس المحيط : الفيروزآبادي ، إعداد وتقديم : محمد عبد الرحمن المرعشلي ، ط 2 ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت 2003 .
- القراءات القرآنية – تاريخ وتعريف : د . عبد الهادي الفضلي ، ط 3 ، دار القلم ، بيروت 1985 .
- الكامل : المبرد ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، بيروت .
- الكتاب : سيبويه ، تح : عبد السلام هارون ، ط 4 ، مكتبة الخانجي ، القاهرة 2004 .
- الكتاب الأوسط في علم القراءات : الحسن بن علي العماني ، تح : د . عزة حسن ، دار الفكر ، دمشق 2006 .
- لسان العرب : ابن منظور ، دار صادر ، بيروت .

- اللغة بين المعيارية والوصفية : د . تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة 2001 .
- اللغة والعقل واللغة والطبيعة : نعوم جومسكي ، ترجمة : رمضان مهلهل سدخان ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد 2005 .
- اللهجات العربية الغربية القديمة : حاييم رابين ، ترجمة : د . عبد الرحمن أيوب ، مطبوعات جامعة الكويت 1986 .
- مجمع الأمثال : الميداني ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط 2 ، دار الجيل ، بيروت 1987 .
- المحتسب : ابن جني ، تح : محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت 1998
- المحيط في اللغة : الصاحب بن عباد ، تح : الشيخ محمد حسن آل ياسين ، وزارة الثقافة والفنون ، بغداد 1978 – 1981 .
- المدخل الى علم أصوات العربية : د . غانم قدوري الحمد ، مط . المجمع العلمي العراقي ، بغداد 2002 .
- مدرسة البصرة النحوية – نشأتها وتطورها : د . عبد الرحمن السيد ، مط . سجل العرب ، القاهرة 1968 .
- مراتب النحويين : أبو الطيب اللغوي ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي – بيروت ، دار الكتاب الحديث – الكويت .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها : السيوطي ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلي محمد البجاوي ، المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت 1987 .
- المشترك اللغوي نظرية وتطبيقا : د . توفيق محمد شاهين ، مكتبة وهبة ، القاهرة 1980
- المصطلح الصوتي في الدراسات العربية : د . عبد العزيز الصيغ ، دار الفكر ، دمشق 1998 .
- معاني القرآن : الفراء ، تح : أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار السرور ، بيروت .

- معاني القرآن : الكسائي ، تح : د . عيسى شحاتة عيسى ، مكتبة قباء ، القاهرة 1998 .
- معجم علم الأصوات : د . محمد علي الخولي ، دار الفلاح ، عمان – الأردن 1998 .
- المقتصد في شرح الإيضاح : عبد القاهر الجرجاني ، تح : د . كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد ، بغداد 1982 .
- المقرب : ابن عصفور ، تح : د . أحمد عبد الستار الجواري ، و عبد الله الجبوري ، مط . العاني ، بغداد 1971 .
- المقصور والممدود : أبو علي القالي ، تح : د . أحمد عبد المجيد هريدي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة 1999 .
- من أسرار اللغة : د . إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة 2003 .
- من تجارب الأصوليين في المجالات اللغوية : السيد محمد تقي الحكيم ، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر ، بيروت 2002 .
- منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث : د . علي زوين ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد 1986 .
- المنهج الصوتي للبنية العربية – رؤية جديدة في الصرف العربي : د . عبد الصبور شاهين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت 1980 .
- الموضح في شرح شعر أبي الطيب المتنبي : الخطيب التبريزي ، تح : د . خلف رشيد نعمان ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد 2002 .
- نحو التيسير – دراسة ونقد منهجي : د . أحمد عبد الستار الجواري ، مط . المجمع العلمي العراقي ، بغداد 1984 .
- النحو في إطاره الصحيح : يوسف الحمادي ، مكتبة مصر ، دار مصر للطباعة ، القاهرة 1990 .
- نزهة الطرف في علم الصرف : الميداني ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت 1981 .

- النكت في تفسير كتاب سيبويه : الأعلم الشنتمري ، تح : زهير عبد المحسن سلطان ، معهد المخطوطات العربية ، الكويت 1987 .